مركز ايجبشن انتربرايز للسياسات والدراسات الاستراتيجية
Egyptian Enterprise Center for Policies and Strategic Studies

أثر الإقتصاد الرقمي على تطبيق الحوكمة الرقمية

(دراسة تطبيقية على الإقتصاد المصري)

اعداد :

هاجر محمد موسى

باحثة بمجموعة عمل
الدراسات الاقتصادية بالمركز

مراجعة

دكتور /كرم سلام

خبير بمجموعة العمل الدراسات
الاقتصادية بالمركز

استاذ الاقتصاد بجامعة عين شمس

حقوق الطبع والنشر محفوظة
لمركز ايجبيشن انتربرايز للسياسات
والدراسات

نبذة تعريفية بمركز ايجيبشن إنتربرايز :

مؤسسة بحثية مستقلة تعد الأبحاث والدراسات السياسية والاقتصادية والمجتمعية, وتساهم في صناعة الوعي وتعزيزه, وبثه من خلال تكنولوجيا الاتصال, وإثراء التفكير المبني علي منهج علمي سليم, بعيدا عن أية خلفيات أيدولوجية أو اتجاهات سياسية أو انتماءات حزبية, وراغبة في تقديم نوع جديد من الخدمات المعلوماتية التي تساعد متخذي القرار بهدف تقديم تحليل وافي ومفصل وذلك من خلال دراسة الوضع السياسي والاقتصادي علي الصعيدين المحلي والدولي فيما تسميه بـ (الصورة المتكاملة) وذلك عبر كيان بحثي متكامل ومستقل ووطني.

يضم المركز الأمانة العامة, وهي المسؤولة عن إدارة المركز وتنفيذ خططه وبرامجه, بالإضافة إلى الهيئة الاستشارية, والتي تضم مجموعة من الخبراء والأكاديميين في مختلف المجالات.

ويتميز المركز بفريق عمل شبابي يسعى إلى تقديم رؤى شبابية معاصرة, مع الاستعانة بخبرات من الخبراء والأكاديميين.

١. المقدمة

إن الإنتشار السريع في وسائط تكنولوجيا المعلومات وإستخدام الوسائط إلى تغيير في طرق ووسائل تنفيذ الأنشطة الاقتصادية ،أدى ذلك إلى ظهور نوع جديد في الإقتصاد وهو مايطلق عليه «بالاقتصاد الرقمي » ، أوإقتصاد المعلومات ، وأعصر الإنترنت الذي يعبر عن رؤية مستقبلية لعالم تكون فيه المعلومات الركيزة الأساسية للإقتصاد.

أدى التقدم الهائل في تكنولوجيا المعلومات والإتصالات إلى تغيرات جوهرية في أنماط الحياة بمختلف مجالاتها، سواء على المستوى الفردي أو الأسري، وعلى مستوى المجتمعات، والإقتصاد والبيئة. حيث أدى بشكل مباشر إلى تغيير في أساليب ووسائل تنفيذ الأنشطة الإقتصادية ، وأنتج نوعاً جديداً من الإقتصاد عرف بالإقتصاد الرقمي، وانعكس تأثيره إيجابياً على المجتمع في العموم حيث إن التحول للإقتصاد الرقمي كفيل بتغيير وتحقيق أحداث جديدة تؤثر إيجابياً على المصالح الاقتصادية للدول عامة. تهدف هذه المقالة إلى تعريف القارئ بالإقتصاد الرقمي وكيف تميز عن الإقتصاد التقليدي وكيف أثر ذلك في المجتمعات

٢.مشكلة البحث

مما سبق تتضح مشكلة البحث فى الإجابة على السؤال الرئيسى التالى: ما هو أثر الاقتصاد الرقمى على تطبيق الحوكمة الرقمية فى مختلف الأنشطة الاقتصادية؟

وينبثق من هذا التساؤل الرئيسي التساؤلات الفرعية التالية :

- ما هو الإطار المفاهيمى للاقتصاد الرقمى ؟
- ما هى التحديات التى تواجه تطبيق الإقتصاد الرقمي؟
- ماهي آليات تطبيق التحول الرقمي في مختلف المجالات؟
- ما هى تجربة مصر في الاقتصاد الرقمى؟
- ما هو أثر الاقتصاد الرقمي على تطبيق الحوكمة الرقمية؟

٣.أهمية البحث :

ترجع أهمية البحث العلمية والعملية للأتى :

الأهمية العلمية:

على المستوى الأكاديمي في كونهاإضافة إلى ماهومكتوب من أدبيات سابقة على موضوع التحول الرقمي وخاصه في ، وبداية للدراسات التى تتناول ضعف التطبيق الشامل للأقتصاد الرقمي في مصرودراسة أثرذلك على تطبيق الحوكمة الرقمية.

تعدبمثابة مساعدة لمتخذي القرار الحكومى على أهمية تطبيق التحول الرقمي في مصر في كافة مجالات الإقتصاد وقياس مؤشرات الحوكمة الرقمية في مصر ومقارنتها بالمؤشرات العالمية.

٤.أهداف الدراسة:

يهدف البحث لتحقيق النقاط التالية:

1- بحث اوجه الضعف في اليات تطبيق التحول الرقمي الشامل

2-الوصول لأفضل الطرق والأساليب لتطبيق الإقتصاد الرقمي الشامل

3-بحث أثار تطبيق الحوكمة الرقمية على التحول الرقمي في مصر

4-دراسة تجارب الدول في تطبيق التحول الرقمي الشامل للإقتصادو للحوكمة الرقمية .

٥.حدودالدراسة:

يتم تقسيم حدود البحث للأتى : الحدودالزمنية:

تم إجراء الدراسة بين الفترة ٢٠١٧حتى سنه ٢٠٢٣

الحدودالمكانية:

الدراسة تطبيقية على الاقتصاد المصرى

الحدود القطاعية :

الدراسة تطبيقية على قطاع الاقتصاد الرقمى

٦.فرضية البحث :

تنطوى فرضية البحث الرئيسية على فرضية مفادها : يؤثر الاقتصاد الرقمى تأثيرا إيجابيا فى مختلف الأنشطة الاقتصادية بصفة عامة والحوكمة الرقمية بصفة خاصة " .

٧.منهجية البحث:

يتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لتقييم الوضع الراهن لضعف آليات تطبيق الإقتصاد الرقمي الشامل في مصروبحث أثارها على مؤشرات الحوكمة الرقمية من خلال التحليل الإحصائي للمؤشرات المحلية والعالمية للحوكمة واستقراء الواقع من خلال التجارب الدولية لإستنباط أثر تطبيق الإقتصاد الرقمي على الحوكمة الرقمية وسيتم الاعتماد على مايتاح من كتب ومراجع ودوريات محلية واجنبية خاصة بموضوع الدراسة بالإضافة إلى الدوريات والتقارير التى تصدرها مراكز وهيئات علمية متخصصة وعلى مجموعة التشريعات المتعلقة بالدراسة.

٨. تساؤلات البحث:

انطلاقا من مشكلة الدراسة وأهدافها يمكن وضع مجموعة من التساؤلات البحثية لتى تسعى هذه الدراسة الى تحقيقها من بينها :

-ما هو أثر الاقتصاد الرقمى على تطبيق الحوكمة الرقمية فى مختلف الأنشطة الاقتصادية؟

-ما هو الإطار المفاهيمى للاقتصاد الرقمى ؟
-ما هو أثر الاقتصاد الرقمي على تطبيق الحوكمة الرقمية؟

-ماهو الاقتصاد الرقمي وماهي مؤشراته وتأثيرة على تطبيق الحوكمة الرقمية؟

-ما هى التحديات التى تواجه تطبيق الإقتصاد الرقمي؟

-ماهي آليات تطبيق التحول الرقمي في مختلف المجالات؟

-ما هى تجربة مصر في الاقتصاد الرقمى؟

-ماهي العلاقة بين تطبيق الحوكمة الرقمية على الإقتصاد الرقمي ؟

-كيف يتم تطبيق الحوكمة الرقمية والتحديات التى تواجه مصر؟

-ماهي آثار الإقتصاد الرقمي على مؤشرات الحوكمة الرقمية ؟

٩.الدراسات السابقة:

هناك عدد من الدراسات التى تناولت موضع البحث عن التحول الرقمى وأثره على الحوكمة الرقمية كما يلى :

أولا: دراسة تجربة دولة ألمانيا عن تطبيق التحول الرقمي الشامل والحوكمة الرقمية:

- قامت ألمانيا بوضع خطط واستثمارات هائلة في مشاريع التحول الرقمي والتى تستهدف في صلبها تطويراداء المؤسسات الإقتصادية، والامن السيبراني،ودعم الإبتكاروالإستدامه
- وضمت خطط التحول مئات البرامج والمشاريع لتوفيرالبنية التحتية الداعمة لمشروعات البرمجيات مفتوحة المصدر وتأمين وتمكين المشاركة الرقمية وقد توصلت الدراسة للنتائج التالية:
- تدعيم التشريعات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات الخاصة بمشروعات الحكومة الرقمية متعددة الإختصاصات
- إطلاق برنامج الهوية الذكية لتسهيل تعاملات الأفراد مع الحكومة والمؤسسات وتعزيز الخصوصيه والامن وهو من اساسيات الحوكمة الرقمية.

وأوصت الدراسة بالأتى :

- بضرورة دعم الحكومة لأليات التحول الرقمي الخاص بقطاع الأعمال ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطه والتى تدعم التنميه والأبتكاروذلك بسبب الأوساط السياسية والإقتصادية بسبب صعوبه تطبيق الحوكمة الإلكترونية على ذلك القطاع.[١]

ثانيا:دراسة دولة أستونيا عن المنصة الرقمية الشاملة والحوكمة الرقمية

- قامت دولة إستونيا بإنشاء منصة رقمية تقدم من خلالها كافة الخدمات الرقمية عبر المنصات الرقمية واسمتها «إستونياالرقمية».

ومن أجل تعزيز تطبيق الحوكمة الإلكترونية في التعاملات الإقتصادية

١ المنظمة العربية للتنمية الإدارية ،جامعة الدول العربية،الحكومة الرقمية مفاهيم وممارسات،٢٠٢١،ص١٢٨

والإلكترونية قامت بتطبيق نظام «الهوية الوطنية» وتطويره مع القطاع الخاص للتغلب على التحديات المرتبطة بالتحول الرقمي وتأكيد الهوية الفردية على شبكات الإنترنت.

وقد توصلت الدراسة للنتائج التالية:

صدور «بطاقات الهوية الذكية»التى تتضمن «التوقيع الإلكتروني» والذي اعتمده القانون الإستوني كنوع من انواع التوقيع بخط اليد وجعله موحد في كل المؤسسات الحكومية والتعاملات الإقتصادية وهو مايعززتطبيق الحوكمة الإلكترونية في تلك التعاملات

تضمين البطاقة الذكية رمز التعريف الشخصي للافراد من أجل الامان والخصوصيه في كافة القطاعات العام والخاص

وأوصت الدراسة بالأتى :

تغيير العقليات الإدارية في كافة القطاعات عن طريق التدريب والتأهيل لإنها من اكبر التحديات التى تعترض طريقها للتحول الرقمي الشامل الحفاظ على اليات الحوكمة الرقمية وخاصة الأمن السيبراني وهي مشكله تواجه كل حكومات الدول الناميه.[٢]

ثالثا : دراسة بعنوان خدمات التوقيع الإلكتروني في توثيق المعاملات الجارية دراسة لعينة من المؤسسات المصرية

تضمنت الدراسة ٥ فصول عن ماهية التوقيع الإلكتروني وأهميتها في المعاملات الإقتصادية

وقد توصلت الدراسة للنتائج التالية:

إصدارقانون المعاملات الإلكترونية والذي اشتمل على الاهليه القانونيه في المعاملات الإلكترونية وخاصة الإلكترونية الحكومية.

وأوصت الدراسة بالأتى :

تطبيق وتفعيل الختم الرقمي بدلا من التوقيع الإلكتروني لتلاشي عيوب التوقيع الإلكتروني

توفير وسائل ومستندات موثقه وأمنة[٣]

- التعليق على الدراسات السابقة:

باستقراء بعض الادبيات والدراسات المتاحة حول موضوع «الرقمنة للإقتصاد»أثرالإقتصاد على تطبيق الحوكمة الرقمية « وأهميته في العالم

٢ المنظمة العربية للتنمية الإدارية ،جامعة الدول العربية،الحكومة الرقمية مفاهيم وممارسات،٢٠٢١،ص134

٣ إسلام جمال صابر،خدمات التوقيع الإلكتروني في توثيق المعاملات الجارية:دراسة لعينة من المؤسسات المصرية،رسالة ماجستير،كلية الأداب،جامعه القاهرة،٢٠١٦

وفي تحقيق مؤشرات الحوكمة الرقمية تجعلها تقترب من المؤشرات العالمية وبحث حلول للتحديات التى تواجه الدول النامية مثل مصر.

خطة البحث:

يتم تقسيم البحث للنقاط التالية:

- المبحث الأول : الإطارالمفاهيمي الإقتصادية والحوكمة الرقمية
أولا : الإطار المفاهيمى الاقتصاد الرقمى

(أ) مفهوم الاقتصاد الرقمى
(ب) الفرق بين الاقتصاد الرقمي والاقتصاد التقليدي
(ج) مكونات الاقتصاد الرقمى
(د) خصائص الاقتصاد الرقمى
(هـ) آليات الاقتصاد الرقمي
(و) أهداف الاقتصاد الرقمى
(ز) مؤشرات الاقتصاد الرقمى

ثانيا : الإطار المفاهيمى للحوكمة الرقمية

(أ) تعريف الحوكمة الرقمية
(ب) مبادىء الحوكمة الرقمية
(ج) مؤشرات الحوكمة الرقمية

- المبحث الثاني : التحديات التى تواجه تطبيق الإقتصاد الرقمي
- المبحث الثالث: تجربة مصر في الاقتصاد الرقمي
- المبحث الرابع: أثر الاقتصاد الرقمي على تطبيق الحوكمة الرقمية.
- النتائج والتوصيات
- المراجع

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للإقتصاد الرقمي والحوكمة الرقمية

(أ) مفهوم الاقتصاد الرقمى

- يقصد بالاقتصاد الرقمي « ذلك التفاعل والتكامل والتنسيق المستمر بين تكنولوجيا المعلومات[٤] ، وبين الاقتصاد القومي والقطاعي والدولي من جهة أخرى، بما يحقق الشفافية والفورية للجميع المؤشرات الاقتصادية المساندة لجميع القرارات الاقتصادية والتجارية والمالية في الدولة خلال فترة ما ».[٥]

هو ذلك النوع من الإقتصاد الذي يقوم في مجمل عملياته على المعلومات، ويستند في أغلب خطواته على استخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصالات التي ألغت كل الحدود والحواجز أمام تدفق المعلومات والسلع والخدمات وحركة رؤوس الأموال من وإلى أي نقطة في العالم، وفي أي وقت. يتميز الإقتصاد الرقمي بدخول تكنولوجيا المعلومات والإتصالات في مختلف الأنشطة الإقتصادية. ويسمح الإقتصاد الرقمي بإرسال واستقبال أي مبلغ من العملات الإلكترونية لحظياً في أي زمان ومكان. كما يوفر الإقتصاد الرقمي ميزة الإفصاح والشفافية والحياد لجميع المعلومات الخاصة بمعاملات العملة الرقمية. ومن مميزات الاقتصاد الرقمي أنها تعتمد على العقول البشرية بشكل رئيسي، أما بقية العناصر الأخرى المتصلة بالمعاش وأسلوب الحياة وغيرها فتعد مساندة أكثر من كونها فاعلة أو محركاً أساسيا

كما يعّرف الإقتصاد الرقمي على أنه «ذلك الإقتصاد المرتبط بمفهوم مجتمع المعلومات الذي يعبر عن رؤية مستقبلية لعالم تكون فيه المعلومات الركيزة الأساسية للإقتصاد والعلاقات البشرية ككل متجسدة في بنية تحتية رقمية عالية كفيلة بتحقيق ذلك في شتى مجالات الحياة ».[٦]

(ب)الفرق بين الإقتصاد الرقمي والإقتصاد التقليدي

الفرق بين الإقتصادين الرقمي والتقليدي وهل هي عملية تحول للتقنية فقط أم أن هناك اختلاف جذري في المفهوم والمكونات. هذا الجدول يلخص أبرز الفروق بين الاقتصاد الرقمي والتقليدي بناءاً على عدة

٤ – فريد النجار ، الإقتصاد الرقمي، الطبعة الأولى ، الدار الجامعية ، مصر، ٢٠٠٧ ص٢٥.

٥ محمد سمير أحمد، التسويق الإلكتروني ، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩، عمان، ص ١٣٢.

٦ – بوشول فائزة وآخرون ، واقع الإقتصاد الجديد في العالم العربي والجزائر ، جامعة سطيف ، ص١٢١

معايير منها الأسواق وحدود المنافسة والبنية ومصدر القيمة وغيرها.

جدول رقم (١)

مقارنة بين الاقتصاد الرقمى والاقتصاد التقليدي

المعيار	الإقتصاد التقليدي	الإقتصاد الرقمي
الأسواق	مستقرة	حركية
حدود المنافسة	قومية	عالمية
البنية	تصنيعية في جوهرها	خدمية/معلوماتية في جوهرها
مصدر القيمة	مواد خام، ورأس مال طبيعي	رأس مال إنساني واجتماعي
تنظيم الإنتاج	إنتاج كبير	إنتاج مرن
هدف المنافسة	محلي	عالمي
المحرك التقني الرئيسي	الميكنة	الرقمية
مصدر الميزة التنافسية	خفض التكلفة من خلال الموازنة	الإبتكار، الجودة والقدرة على التكيف
أهمية الأبحاث / الإبتكار	بين المنخفضة والمتوسطة	كبيرة
العلاقات مع الشركات الأخرى	أداء منفرد	تعاون، وتفوق
التنظيم	قيادة وسيطرة	مرن ويرتكز إلى السوق
تغيرات السوق	بطيئة وخطية	سريعة لا يمكن التنبؤ بها

(ج)مكونات الإقتصاد الرقمي

الإقتصاد الرقمي يتكون من مكونين أساسيين الأول الأعمال الإلكترونية والثاني التجارة الإلكترونية، ومنهما تتفرع المكونات الفرعية للإقتصاد الرقمي. نبدأ بالأعمال الإلكترونية وتعرَّف بأنها التحول في الأداء من التقليدي إلى الإلكتروني، ويندرج تحت الأعمال الإلكترونية عدة أمور أولها الإدارة الإلكترونية وهي تنفيذ وظائف الإدارة وممارسة النشاطات الإدارية باستخدام وسائل تكنولوجيا المعلومات واستخدام المعدات الإلكترونية وعلى رأسها الحاسوب، وتنقسم هي الإدارة الإلكترونية إلى الإدارة الداخلية والإدارة الخارجية فأما الأولى فتتعلق بتنفيذ الأعمال الإدارية والأنشطة الإدارية داخل المنشأة ، والقسم الثاني يتعلق بتنفيذ وإدارة الخدمات الخارجية للمنشأة .الأرشفة الإلكترونية جزء آخر مهم من الأعمال الإلكترونية ويقصد به استخدام أنظمة الأرشفة الإلكترونية لأرشفة الأعمال والوثائق وحفظها على أجهزة الحاسوب . آخر أجزاء الأعمال الإلكترونية

هي الخدمات ويقصد بها تقديمها وتنفيذها إلكترونياً وعلى مدار الساعة ، ومنها الخدمة الحكومية الإلكترونية مثل أبشر وغيره

أ.التسويق الإلكتروني Electronic Marketing

لقد ازدادت الأهمية الإستراتجية للتسويق الإلكتروني (التسويق عبر الإنترنت) خاصة بعد إنتشار الإستخدامات التجارية للإنترنت ، وقد فتح التسويق الإلكتروني أفاقا جديدة في عالم التسويق.

ويتيح التسويق الإلكتروني للمنظمة فرصة إستهداف المشترين والمتسوقين والمستهلكين بصورة فرديةIndividual Electronic Marketing ، ويتمتع التسويق الإلكتروني الفردي بأهمية ترويجية كبيرة ، إذ كلما تمكنت الإدارة من مخاطبة المشتري بصورة شخصية وفردية أكثر، كلما كانت قادرة على إستقطابه وجذبه إلى المنظمة بصورة أفضل.

1/- مفهوم التسويق الإلكتروني:

يرتبط مفهوم التسويق الإلكتروني e- Marketing أو ما يسمى بالتسويق عبر الإنترنت Internet Marketing بظاهرة التجارة الإلكترونية e-commerce، فأنشطتهما موجهة بالدرجة الأولى لتعاملات التجارة الإلكترونية، وتستهدف عملائها من مستخدمي شبكة الإنترنت.

- ويعد هذان المفهومان- التجارة الإلكترونية و التسويق الإلكتروني- من أحدث المفاهيم التسويقية في الفكر المعاصر، والتي تتبناه حاليا العديد من منظمات الأعمال المختلفة. ويمكن تعريف التسويق الإلكتروني بأنه:

- التسويق الإلكتروني هو إستخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصال في تحقيق الأهداف التسويقية من خلال شبكات الإتصال المباشر وإتصالات الحاسب والوسائل التفاعلية الرقمية .[7]
- يوفر التسويق الإلكتروني للمستهلك المعلومات والخدمات التي تتيح له القدر المناسب من المعرفة والتي تمكنه من إتخاذ قرار الشراء الصحيح ، وبذلك يمكن تعريف التسويق الإلكتروني على أنه « شكل من أشكال التبادل التجاري الذي يتم بين الشركات والمستهلكين وذلك من خلال وسائط إلكترونية .[8]

٧ - محمد سمير أحمد، التسويق الإلكتروني ، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع، 2009، عمان، ص 132.

٨ - عماد أحمد إسماعيل النونو، التسوق عبر الإنترنت ،دوافع التبني أو الرفض ، دراسة ميدانية ، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية ، تخصص : إدارة أعمال والتخطيط الإقتصادي ، جامعة الأزهر ،غزة ، ٢٠٠٧ ،ص ٤٢ .

2/- العوامل الضاغطة وراء تبني التسويق الإلكتروني : و يمكن تحديدها كالتالي :

1- السوق: ويمثل العوامل التي يضمها متغير السوق في عالمية الأسواق الحالية التي تعمل بها منظمات الأعمال، وشدة المنافسة العالمية، وهو ما أسهم بالتبعية في زيادة قوة المستهلكين. وجميع هذه العوامل تشكل عوامل ضغط.

2- المجتمع: Society ويضم المسؤولية الإجتماعية للمنظمة نحو البيئة التي تعمل بها، والقواعد والإجراءات الحكومية التي تضم إنشاء منافذ توزيع جديدة للمنظمة وهو ما يجعل التسويق الإلكتروني البديل المناسب، فضلا عن إتجاه معظم المنظمات حاليا لتقليص الإعتمادات المالية لمختلف أنشطتها، وبالتالي فإن الفاعلية التكاليفية لأنشطة التسويق بالإنترنت تجعله مدخلا ملائما.

التقنية: Technology وتتمثل في الابتكارات المتواصلة والنمو المستمر في عمليات التجارة الإلكترونية ، والفيضان المعلوماتي الذي يغمر الأفراد والمنظمات المختلفة نتيجة إستخدام الإنترنت ، ومنطقيا فهذه العوامل تشكل دعوة إيجابية للمنظمات لتبني وتكثيف أنشطة التسويق الإلكترونيا.

أما المكون الثاني من الاقتصاد الرقمي فهو التجارة الإلكترونية وتعرَّف على أنها تنفيذ النشاط الإقتصادي من بيع وشراء وتبادل للسلع والخدمات والمعلومات ما بين أطراف النشاط الإقتصادي عبر المجال الإلكتروني، باستخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصالات والوسائط والأساليب الإلكترونية من خلال إيجاد روابط فعالة ما بين أطراف النشاط ويندرج تحت التجارة الإلكترونية عدة مكونات من أهمها الشراء والبيع الإلكتروني ويقصد به تنفيذ النشاط المسؤول عن شراء أو بيع وتوفير السلع والخدمات باستخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصالات والوسائط والأساليب الإلكترونية. كما أن التسويق والإعلان الإلكتروني يلعب دوراً مهما في تلك العمليات ويمكن أن تتم عمليات التجارة من خلال وساطة تجارية وبنوك إلكترونية

ب.التجارة الإلكترونية Electronic Commerce

تمثل التجارة الإلكترونية واحد من موضوعات مايعرف بالإقتصاد الرقمي القائم على حقيقتين: التجارة الإلكترونية وتقنية المعلومات، فتقنية المعلومات أو صناعة المعلومات في عصر الحوسبة والإتصال هي التي خلقت الوجود الواقعي والحقيقي للتجارة الإلكترونية ، بإعتبارها تعتمد على تقنية المعلومات

والإتصال ومختلف الوسائل التقنية الأخرى لتنفيذ وإدارة النشاط التجاري.

- تعريف التجارة الإلكترونية: هناك عدة تعاريف تخص البنوك الإلكترونية نذكر من أهمها:

- "التجارة الإلكترونية" : هي كل معاملة تجارية بين البائع والمشتري ساهمت فيها شبكة الإنترنت بصفة إجمالية أو جزئية، كالتزود بمعلومات تخص خدمة أو سلعة معينة لإقتنائها لاحقا، ويتم التسديد إلكترونيا سواء، بصك ورقي عند التسليم، أو بطرق أخرى. [9]

- تصف «التجارة الإلكترونية»عمليات بيع وشراء وتبادل المنتجات والخدمات والمعلومات من خلال الشبكات بما في ذلك شبكة الإنترنت بأسلوب مباشر(Online)[10]

- تتمثل «التجارة الإلكترونية «في إستخدام الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات والإتصال في تبادل السلع والخدمات والمعلومات، إذ يتم من خلال هذه التكنولوجيا الربط الفاعل بين البائع والمشتري وتبادل المنتجات والمعلومات وتحويل المعلومات. [11]

- يمكن أن نخلص إلى تعريف يجمع بين التعاريف سالفة الذكر على النحو التالي: التجارة الإلكترونية «هي تنفيذ كل ما يتصل بعمليات بيع وشراء السلع والخدمات والمعلومات بإستخدام شبكة الإنترنت، بالإضافة إلى الشبكات التجارية العالمية الأخرى، ويشمل ذلك:
  ١. عمليات توزيع وتسليم السلع ومتابعة الإجراءات.
  ٢. سداد ودفع الإلتزامات المالية .
  ٣. إبرام العقود وكذا عقد الصفقات.
  ٤. التفاوض والتفاعل بين المشتري والبائع.
  ٥. علاقات العملاء التي تدعم عمليات البيع والشراء وخدمات ما بعد البيع
  ٦. المعلومات عن السلع والبضائع والخدمات.
  ٧. الترو يج والإعلان عن المنتجات والخدمات.

٩ - عامر محمد محمود، التجارة الإلكترونية ، الطبعة الأولى ، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن ، ٢٠٠٦ ص٦

١٠ - إبراهيم عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص7

١١ - عبد العزيز عبد الرحيم سليمان ، التبادل التجاري (الأسس ، العولمة ، والتجارة الإلكترونية) ، الطبعة الأولى ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٤ ، ص، ١٩٦ .

٨. الدعم الفني لسلع التي يشتريها الزبائن.
٩. تبادل البيانات إلكترونيا بما في ذلك :
أ- التعاملات المصرفية
ب- الفواتير الإلكترونية
ج- الاستعلام عن السلع
د- كتالوجات الأسعار

- أشكال و أنواع التجارة الإلكترونية:

تتواجد التجارة الإلكترونية في مجالات لا حصر لها ، وهناك أشكال متعددة للتجارة الإلكترونية وأنواع مختلفة، نذكر منها مايلى:

1- التجارة الإلكترونية بين وحدات الأعمال أو من الشركات إلى الشركات Busi-ness toBusiness B2B : وهي تجارة تتم بين مؤسسات الأعمال أو الشركات ، بإستخدام شبكة الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات لتقديم طلبات الشراء إلى موردیها وتسليم الفواتير والدفع.
- ويعد هذا النوع من أنواع التجارة الإلكترونية الأكثر شيوعا في الوقت الحالي داخل الدول أو فيما بينها بإستخدام الوثائق الإلكترونية.

2- التجارة الإلكترونية بين وحدات الأعمال أو الشركات لزبائن Business to B2C Customer: وهي تمثل التبادل التجاري بين الشركات والأفراد وتشمل بيع المنتجات والخدمات .
- وقد توسع هذا الشكل كثيرا فتوفرت المراكز التجارية على الإنترنت لتقديم كل أنواع السلع والخدمات، وتسمح للمستهلك باستعراض السلع وتنفيذ عملية الشراء .

3- التجارة الإلكترونية بين وحدات الأعمال والإدارة المحلية الحكومية Business to B2A Administration : تغطي جميع التحويلات مثل: دفع الضرائب والتعاملات بين الشركات وبين هيئات الإدرة المحلية الحكومية ، حيث تقوم الحكومة بفرض الإجراءات واللوائح والرسوم ونماذج المعاملات على الإنترنت بحيث تستطيع الشركات الإطلاع عليها بطريقة إلكترونية، فتقوم بإجراء المعاملة إلكترونيا دون الحاجة للتعامل مع المكاتب العمومية .

3- التجارة الإلكترونية بين الزبائن والإدارة المحلية الحكومية Administra-tion to Customer A2C : تتضمن العديد من الأنشطة مثل: دفع الضرائب، وإستخراج الأوراق والمستندات إلكترونيا.

- مزايا وعيوب التجارة الإلكترونية:

تتسم التجارة الإلكترونية بصفات عديدة وخصائص متنوعة، وذلك من خلال ما تقدمه للمستهلكين والبائعين ؛ ولكن مثلما لديها فوائد و مزايا فهي لاتخلو من مخاطر وسلبيات وتحديات تواجهها على أكثر من صعيد ولعل من أهم هذه المزايا والعيوب مايلى:[12]

أ- المزايا: تتمثل مميزات التجارة الإلكترونية في:

- بالنسبة للأفراد:

- إن نظام التجارة الإلكترونية يقدم خدمات متنوعة وجيدة بالنسبة للأفراد ، هذه الخدمات غير موجودة في عمليات الشراء في المتاجر العادية ، فالمشتري يستطيع رؤية مجموعات مختلفة من السلع مرتبة على شاشة الحاسوب الخاص بهم ، فيمكنهم طلب الأصناف التي يردونها مباشرة إما عن طريق مفتاح رقمي أو مجموعة البائعين الموجدين عبر الفضائيات ، فمثلا الملابس تعرض حسب المقاسات واللون والقماش فلا يحتاج الزبون إلى التنقل إلى المتاجر وبالتالي تخفيض الوقت والتكاليف.
- تمكن التجارة الإلكترونية الأفراد من التمتع بفرص الشراء لمدة ٢٤ ساعة في اليوم وطوال العام ومن أي مكان.
- إتاحة عدد أكبر من الإختيارات للعملاء نظرا لإمكانهم إختيار بين عدة بائعين وبين منتجات كثيرة.
- حصول المستهلك على معلومات مفصلة في ثوان قليلة بدلا من أيام أو أسابيع.

- بالنسبة لشركات:

- تمكن التجارة الإلكترونية الشركات من تقليل تكاليف التوزيع كنتيجة لسهولة الإتصال بالمستهلكين المرتبطين بشبكة الإنترنت ، وتقليل تكاليف التسويق نتيجة للإتصال المباشر بين الشركات والمستهلكين وتقليل الوقت نتيجة سهولة عملية البيع.
- إمكانية الشركات من جمع معلومات عن الأسواق من خلال التعرف على عمليات الشراء التي يقوم بها المستهلك وتمكن كذلك التعرف على ما تقدمه الشركات المنافسة من منتجات من حيث الخصائص والمواصفات والأسعار.

١٢ - فريد النجار، التجارة والأعمال الإلكترونية المتكاملة في مجتمع المعرفة ، الدار الجامعية للنشر والتوزيع ، الإسكندرية ، ٢٠٠٦ ، ص ٩٣ .

- إن الإستمرار الدائم وعلى مدار الساعة لشبكة المعلومات وعدم وجود أوقات معينة لفتح وإغلاق الأبواب يمكن من إيجاد مستهلكين جدد وإختراق أسواق ومنافذ بيع جديدة.

ب- العيوب: هناك عيوب وسلبيات تتحدى التجارة الإلكترونية من بينها:

- بالنسبة للأفراد:

- عدم تمكن المشتري من لمس أو تحسس البضاعة قبل طلبها
- الإنتظار ليوم أو عدة أيام قبل إستلام البضاعة.
- عدم إلمام بعض المستهلكين بتقنيات الحاسوب و الإتصالات أو التقنيات المتطورة التي تقوم عليها التجارة الإلكترونية.
- عدم ثقة بعض الأفراد في التبادل التجاري الإلكتروني وما يصاحبه من إجراءات التسجيل والتوثيق خاصة في دول العالم الثالث مما يعرقل من إزدهار التجارة الإلكترونية.

- بالنسبة لشركات:

- صعوبة تكامل شبكة الإنترنت مع البرمجيات وقواعد البيانات المتوفرة.
- تواجد ألاف المواقع التجارية التي تنافس على بيع نفس المنتجات مما يؤثر على ربحية الشركات.
- مشاكل مواقع الإنترنت من قرصنة وتشويش قد يؤثرعلى نشاط الشركات.

ج.الإستثمار الإلكتروني

شهدت شركات الإستثمار الدولية مع بداية الثمانينات إستخدام الحواسيب الإلكترونية كأداة لإتخاذ القرارات المالية والإستثمارية فيما يخص التمويل و الإستثمار والبحث عن حلول مثالية وملائمة بين العائد والمخاطرة ،وبناء المحافظ الإستثمارية المالية .

ومع تطور الشبكة العالمية «الإنترنت» تطور الإستثمار الإلكتروني والذي مهد لظهور سماسرة الإنترنت وأتاحت الفرصة للحصول على مقدار هائل من المعلومات مما ساعد على الإستثمار دون الحاجة إلى الحصول على نصائح وإستثمارات سماسرة الأسواق المالية.

ومع الوقت أصبحت الشبكة أداة لإتمام العمليات حيث لم يقتصر الأمر على المصارف الكبرى وشركات السمسرة الإلكترونية بل وصل حتى للمصارف التقليدية.

- وأمام هذا العرض سنتطرق للتعرف على الإستثمار الإلكتروني، وكيفية بناء محفظة الإستثمار الإلكترونية ، وأخيرا سنتعرف على مزايا وعيوب الإستثمار الإلكتروني.

- مفهوم الإستثمار الإلكتروني :

يشير مفهوم الإستثمار الإلكتروني عن طريق الإنترنت (E- invest-ing) إلى الإستفادة من إمكانيات الشبكة وما توفره من معلومات وآليات لإتخاذ قرارات الإستثمار في الأوراق المالية، ويمكّن هذا النوع من الإستثمار الحصول على بيانات مالية بأقل تكلفة ممكنة والوصول إلى جميع أسواق المال العالمية.[13]

- ويمكن كذلك إعتبار الإستثمار الإلكتروني على أنه « ذلك الإستثمار الذي يعتمد على إستخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصال لتداول وتبادل المعلومات المالية والإستثمارية الإلكترونية فوريا مما يقلل من مخاطر الإستثمار ويزيد من الشفافية في المعلومات ،ويقلل من تكلفة ووقت الصفقات الإستثمارية ، كما تستخدم الإنترنت في التعرف على المؤشرات الإقتصادية والعالمية والمحلية فوريا وعلى مدى ٢٤ساعة ، ومن ثم يعتبر حال المستثمر الإلكتروني أفضل بكثير من المستثمر العادي ».[14]

- من خلال ماسبق ذكره نستخلص أن الإستثمار عبر شبكة الإنترنت يهدف إلى:

*- بيع وشراء الأوراق المالية عبر شبكة الإنترنت ؛

*- الإشتراك في مواقع الإستثمار الكبرى ، بهدف دراسة القطاعات المختلفة ؛

*- إستغلال الفرص الإستثمارية من المواقع الإخبارية والتي لم تكن متاحة لصغار المستثمرين قبل ظهور شبكة الإنترنت ؛

*- إختيار الأصول التي تتفق مع أهداف المستثمرين وإمكانياته المالية ؛

*- بناء التحليلات اللازمة لمتابعة وتقويم الإستثمارات المختلفة ؛

*- تقويم البدائل الإستثمارية المختلفة فيما بينها ، وإختيار الأحسن منها ، وذلك نظرا لتوفر المعلومات والبيانات عنها .

- خطوات بناء محفظة الإستثمار الإلكتروني:

- يتم إختيار وتحديد محفظة الإستثمار الإلكتروني الفوري عن طريق تحديد الأوراق المالية ذات أعلى عوائد وأقل مخاطر، بإستخدام قائمة مراجعة إدارة الإستثمار يوميا وأسبوعيا وشهريا

١٣ - بوعافية رشيد ، الصيرفة الإلكترونية والنظام المصرفي الجزائري ، نفس المرجع السابق ، ص ٥٧ .

١٤ - فريد النجّار ، الإستثمار بالنظم الإلكترونية والاقتصاد الرقمي ، مؤسسة شباب الجامعة للنشر والتوزيع ، الإسكندرية ، ٢٠٠٤ ، ص ٣٠٠ .

(د)خصائص الإقتصاد الرقمي

يتميز الإقتصاد الرقمي بالعمل على بناء مجتمع المعلومات عن طريق تسخير تكنولوجيا المعلومات والإتصالات من أجل تحقيق العديد من الأهداف التنموية، إذ أصبح رصيد المؤسسة الإقتصادية يقوم بالأساس على مخزونها المعرفي والمعلوماتي. يمكن كذلك تشغيل الأنشطة والمشاريع الإقتصادية من خلال الإنترنت دون الحاجة للتحريك الفعلي سواء للأفراد أو المؤسسات. إضافة لما سبق فقد أسهم الاقتصاد الرقمي في تداول العقود الإلكترونية والذي يستوجب توفير الضمانات والبيئة الآمنة للأفراد من أجل إتمام معاملاتهم التجارية المختلفة، ونتيجة لذلك فقد تتقلص فاعلية وجدوى القوانين والتشريعات الحالية (النظام القانوني والمصرفي والتجاري)، وهذا يفرض ضرورة إيجاد مجموعة من القوانين المحدثة للتعامل مع متغيرات الإقتصاد الرقمي. وأخيراً فإن الإقتصاد الرقمي يرتبط بشكل قوي بالتغيرات الكثيرة التي تجري في البيئة الصناعية، ولاسيما ما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات والإتصالات إذ يؤثر كل منهما على الآخر بشكل إيجابي فبزيادة أحدهما يزداد الآخر

- أن الإقتصاد الرقمي أو ما يسمى بالاقتصاد الإلكتروني Electronic Economy يبنى أساسا على التطور التكنولوجي والمعلوماتي الذي يزيد من فرص نمو وتطور المنتجات والخدمات خصوصا القابلة للتداول التجاري رقميا عبر الشبكات المعلوماتية ، يقوم على مجموعة من الركائز أهمها :

البيانات والمعلومات وتكنولوجيا ونظم المعلومات والتقدم في الاتصالات و الحواسيب Computers (من معدات وبرامج وغيرها). [15]

- ويساعد الاقتصاد الرقمي على:

* زيادة اندماج اقتصاد الدولة في الإقتصاد العالمي .

* زيادة فرص التجارة العالمية و الوصول إلى الأسواق العالمية.

* كما يحسن الاقتصاد الرقمي من العلاقات بين الموردين والمصدرين والمنافسين والمتعاملين والمستثمرين والبنوك وشركات التأمين والصناع والمنتجين والأجهزة الحكومية والجمارك والضرائب والمؤسسات الدولية وغيرها

وهناك تعريف أخر لإقتصاد المعرفة بأنه نمط إقتصادي متطور قائم على

١٥ – إبراهيم بختي ، تنمية وتطوير المنتجات والقيمة المضافة في الإقتصاد الرقمي ، المؤتمر العلمي الدولي الأول ،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر ٢٠٠٢، ص٣

الإستخدام الواسع النطاق للمعلوماتية وشبكات الإنترنت في مختلف أوجه النشاط.الإقتصادي، مرتكزا بقوة على المعرفة والإبداع والتطور التكنولوجي خاصة فيما يتعلق بتقنيات الإعلام والإتصال [16]

- أما التعريف الذي تبناه مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات والمعرفة (جنيف ٢٠٠٣):

"هو المجتمع الذي يستطيع فيه كل فرد إستحداث المعلومات والمعارف والنفاذ إليها وإستخدامها وتقاسمها بحيث يمكن الأفراد والمنتجات والشعوب من تسخير كامل إمكاناتهم في النهوض بتنميتهم المستدامة وتحسين نوعية حياتهم".[17]

- ويساعد إنتشار مجتمع المعلومات والمعرفة على تشجيع بناء الحكومة الإلكترونية E.government ، والبنوك الإلكترونيةE.Banking ، والتجارة الإلكترونية E.commerce ، والإدارة الإلكترونيةE.Management ، وكذا الشركة المساهمة الإلكترونيةE.corporation ، ويحتاج كل ذلك إلى التطوير المستمر في مؤشر مجتمع المعلومات والمعرفة عن طريق زيادة أعداد الحواسيب الإلكترونية ، وإستخداماتها في المعاملات والوظائف وزيادة عدد المشتركين في الشبكة الدولية للمعلومات Internet وتطوير إستخدام البرمجيات في إدارة الأنشطة الإقتصادية والتجارية والإنتاجية والمالية والتسويقية وإدارة الموارد البشرية والأ نشطة التعليمية والتدريبية . وفيما يلي أهم خصائص وسمات الإقتصاد الرقمي:[18]

أ- سهولة الوصول إلى مصادر Access:

يعتمد نجاح ونمو الإقتصاد الرقمي على قدرة الأفراد والمؤسسات على المشاركة في شبكات المعلومات ومواقع الإنترنت المختلفة ، ويتطلب الإشتراك الفعال في تلك الشبكات وفي الإقتصاد الرقمي ضرورة توفر البنية التحتية ، مثل : شبكات الكهرباء ، وشبكات الهواتف ، وإنخفاض تكلفة ورسوم تلك الخدمات ، وتوفر الآلات والأجهزة والمعدات والمهارات والتعليم والتدريب وتوفر الموارد المالية وإستخدام الأموال الإلكترونية والبلاستكية مثل : بطاقات الإئتمان الدائنة والمدينة.

ب- المنافسة وهيكل السوق في ظل الإقتصاد الرقمي:

١٦ – هدى زوير مخلف ، ا لإقتصاد المعرفي والتنمية البشرية ،إطار ودراسة مقارنة في بلدان عربية مختارة ، مذكرة دكتوراه فلسفة في العلوم الإقتصادية ، جامعة الكوفة ، ٢٠٠٩ ،ص ٢٠

١٧ – إبراهيم بختي ، مطبوعة مقياس تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المؤسسة ، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة ورقلة ، ٢٠١٠/٢٠١١ ، ص ١٣

١٨ - فريد النجار، نفس المرجع السابق ذكره، ص٢٦-٢٧-٢٨-٢٩

يشمل الإقتصاد الرقمي تكنولوجيا المعلومات والاتصال والتجارة الإلكترونية وخدمات التوصيل الإلكترونية والبرمجيات والمعلومات ، وهي تختلف بإختلاف حجم المعاملات الإقتصادية والتخصص والموارد والقطاعات الإقتصادية ومكونات الناتج المحلي الإجمالي ، ويرى بعض الإقتصاديين أن مكونات الإقتصاد الرقمي تختلف بإختلاف نطاق الإقتصاد وتأثير شبكات المعلومات والمعايير والسلع العامة وتكلفة المعاملات والصفقات ، ومن المعروف أن التكنولوجيات تتغير بصفة سريعة وتؤثر على منظومات الأعمال من حيث المصادر البديلة والمدخلات والعمليات والتشغيل والمخرجات والمنتجات والإستخدمات والتوزيع.

وتؤثر تكنولوجيا المعلومات على درجة المنافسة وأساليبها وتحسين المراكز التنافسية ، ويختلف هيكل السوق وفق درجة تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الإقتصاد الرقمي وذلك على المستويين المحلي والدولي ، ويجب أن تتكامل تكنولوجيا المعلومات والاتصال مع منظومات وقطاعات الإقتصاد المختلفة وخاصة في مجال التصنيع والزراعة والتعليم والتدريب والخدمات المالية والمصرفية والاستثمارية

ج- مستقبل الإقتصاد الكلي في ظل الإقتصاد الرقمي:

تلعب تكنولوجيا المعلومات والاتصال دورا أساسيا في زيادة معدلات النمو الاقتصادي وفي الاستثمارات الرأسمالية والتجارة الإلكترونية الداخلية والخارجية ، ويؤثر الإنترنت في أساليب أداء المعاملات التجارية وأساليب العمل .

د- الإقتصاد الرقمي يوفر المعلومات لاتخاذ القرارات:

يمكن التحكم في المعلومات بالإستخدام الفعّال للمعلومات وتوظيفها لخدمة القرارات والسياسات الإقتصادية ، وتساعد مهارات إدراة المعلومات في نجاح إتخاذ القرارات الإستثمارية بعيدة المدى بدقة ، ويوفر الإقتصاد الرقمي المعلومات عن طريق تعلم كيفية تحديد الإحتياجات المعلوماتية ثم إختيار المصادر المناسبة

للمعلومات الأساسية والهامة أي إدارة الصادر والوارد من المعلومات بطريقة أكثر كفاءة وتكون هذه المعلومات إما:

* معلومات إلكترونية : وتشمل البريد الإلكتروني والإنترنت والمواد المسجلة على أشرطة الفيديو والمعلومات الموجودة على الأقراص الصلبة أو المرنة CD-ROM.

* معلومات المنطوقة: تتمثل في المكالمات الهاتفية والحوارات.

*معلومات مطبوعة: مثل التقارير والفاكسات.

- يوفر الإقتصاد الرقمي المعلومات المثالية من الحداثة و الكفاءة والأهمية والدقة وإمكانية التحقق من صحتها .

(٥) آليات الإقتصاد الرقمي:

تأخذ المعلومات الإقتصادية أشكالا مختلفة في الإقتصاد الرقمي ، فقد تكون في شكل كلمات أو أصوات أو أشكال توضيحية ، كلها قد تكون رقمية أو غير رقمية

ويقصد بالمعلومات «الأنالوج" Analoguein Formation تلك المعلومات الموجودة على أشرطة ممغنطة أو أفلام ، والتي لايمكن تخزينها في الحواسيب الإلكترونية أو تحويلها ، في حين أن الأشرطة أو الديسكات الممغنطة المركزة CD تأخذ أشكالا رقمية حيث يمكن تحويلها بين الحواسيب الإلكترونية ، وبالتحديد تم تحويل الأشرطة والوسائل التقليدية لتداول المعلومات إلى الأسلوب الرقمي والديسكات والفلوبي ديسك ، فيمكن تداول المعلومات الرقمية بين مراكز المعلومات والحواسيب الإلكترونية في حالة تدعيم تلك الحواسيب بالهواتف والأقمار الصناعية ، ومن المعروف أيضا إمكانية تخزين وإسترجاع المعلومات الرقمية ، بجانب إستخدام الكاميرات الإلكترونية الرقمية وأجهزة تصوير المستندات Scanner حتى الوصول إلى الإنترنت و(www (- Word.Wide. Web.

-إذن يعتبر الإقتصاد الرقمي محصلة التفاعل بين إتجاهات تقدم تكنولوجيا المعلومات والاتصال وبين المنظومة الإقتصادية (الإقتصاد الكلي - الإقتصاد الجزئي وإقتصاد القطاعات النوعية في الصناعة والزراعة والتجارة والبنوك والمال والصحة والتعليم والعلاقات الإقتصادية الدولية والسياسات النقدية والسياسات المالية وغيرها)

* ويساعد الإقتصاد الرقمي في معرفة أثر الإقتصاد على المجتمع وتشخيص المشكلات الإقتصادية من حيث الأسباب والنتائج والمساهمة في إقتراح الحلول الإقتصادية المثالية والعلمية.

* يؤثر الإقتصاد الرقمي في فروع الإقتصاد المختلفة بالربط بين النماذج الإقتصادية + البرمجيات + الإنترنت وذلك لتحقيق الأمثلية "Optimization »

تصنيف الخدمات الإلكترونية في الاقتصاد الرقمي

يمكن تصنيف الخدمات الإلكترونية في الاقتصاد الرقمي بناءا على الخدمات المقدمة والجهات المستفيدة منها إلى قسمين رئيسيين: مجموعة الخدمات الحكومية ومجموعة الخدمات التجارية. مجموعة الخدمات الحكومية تشمل الخدمات الحكومية إلى جهات حكومية (G2G) مثل الخدمات المقدمة من وزارة الاتصالات إلى الجهات الحكومية الأخرى المعتمدة على هذا القطاع، والخدمات الحكومية إلى قطاع الأعمال من مؤسسات وشركات (G2B) مثل خدمة مراس وغيرها، والخدمات الحكومية المقدمة للأفراد أو الأشخاص (G2C) مثل خدمات أبشر، أما مجموعة الخدمات التجارية فتشمل الخدمات التجارية المقدمة للشركات (B2B) كخدمات استضافة المواقع وتحليل الاحتياجات السوقية وغيرها، والخدمات التجارية المقدمة للأفراد

(B2C) مثل خدمة الهاتف وغيرها.

(و)أهداف الإقتصاد الرقمي

أهم أهداف الإقتصاد الرقمي يتحقق لدى المنشئات والمؤسسات من خلال المنافع التي يمكن تحقيقها باستخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصالات، ومن هذه المنافع إزالة الحواجز الجغرافية والزمانية والهيكلية وتحسين التعامل مع قيود التكلفة. كل هذه الأهداف لا تتم بصورة متسارعة

إلا مع تبني الاقتصاد الرقمي والسعي في تطوير أربع قوى رئيسية تؤثر في تحديد شكل العصر الرقمي الجديد :

- البنى التحتية الداعمة .
- ظهور الإنترنت .
- الأنواع أ و الأنماط الجديدة من الوسطاء .
- تفصيل العروض التسويقية من قبل البائع Customization وتفضيل العروض التسويقية من قبل المستهلك Customerizattion .

ا. البنى التحتية الداعمة :

تتمثل في التقنيات الرقمية وآليات التواصل Digitalization and Connectiv-ity ، التي تستخدم في دعم عمليات وأنشطة الأعمال الإلكترونية وتبادلات التجارة الإلكترونية ، وهذه البنى التحتية تتضمن شبكات الإتصال الهاتفي السلكية واللاسلكية وخدمات الأقمار الصناعية ، والكيانات البرمجية Soft-

ware ، وكذا الكيانات المادية Hardware ، والخدمات التكميلية ، و العنصر البشري المدرب والمؤهل ، وتجدر الإشارة هنا أن العديد من الأنظمة والأجهزة مثل أجهزة الحاسب الآلي المحمول Laptop Computer ، وآليات تخزين المعلومات Information Storage أصبحت تنطوي على مكونات رقمية تقوم بتشغيل تلك الأنظمة والأجهزة وفقا للتقنية الجديدة .[19]

- ونستطيع أن نؤكد هنا على أن التقدم التكنولوجي المتنامي والمستمر قد أحدث نمو متزايد في أعداد الأجهزة والأنظمة التي تعمل وفقا لألية معلومات رقمية Digital Information ، والتي تأتي كخلايا ثنائية Bits من أصفارا وأرقام ، وقد سهل هذا من إمكانية تحويل الكتب والبيانات والأصوات والصور إلى تلك التيارات الرقمية الثنائية .
- ويتطلب تدفق تلك الخلايا الثنائية من جهاز إلى موقع إلى جهاز أوموقع أخر نوعا من الإتصال والتواصل ، والذي أمكن تحقيقه من خلال شبكات الإتصال .وبالفعل بدأ تنفيذ الكثير من الأعمال التي تجرى حاليا عبر تلك الشبكات التي نتحدث عنها كمايلي :

1/- الإنترانت : Intranet :تعتبر الإنترانت أكثر الأساليب إستخداما للإدارة الداخلية للمؤسسة ، وهي شبكات تحقق التواصل بين الأفراد العاملين الموجدين داخل الشركة الواحدة بعضهم البعض ، وكذلك تحقق التواصل بين العاملين وبين الشبكة الخاصة بالشركة.[20]

1/-1- خصائص شبكة الإنترانت : تتصف شبكة الإنترانت بالخصائص التالية :

١. تعد شبكة داخلية بمعنى التعامل يقتصر داخليا على موظفي المنظمة.
٢. توظف بعض تقنيات الإنترانت في البريد الإلكتروني ، وبرامج التصفح web browsers ، الحاسبات الخادمةSevers ، وإجراءات التعامل مع الشبكات Networks Protocols ، وقواعد بيانات الإنترنت Databases .
٣. تستهدف شبكة الإنترانت من توظيف تلك التقنيات وتوفير بيئة شبيهةبالإنترنت لدعم أنشطة التجارة الإلكترونية داخل المنظمة.[21]

- تطبيقات الإنترانت :

١٩ - يوسف أحمد أبو فارة ، التسويق الإلكتروني عناصر المزيج التسويقي عبر الإنترنت ، الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر والتوزيع ، الإسكندرية ، ٢٠٠٨ .

٢٠ - محمد عبد العظيم ، نفس المرجع السابق ، ص ٣١٢

٢١ - طارق طه ، التسويق والتجارة الإلكترونية ، الطبعة الثانية، ، دار منشأة المعارف للنشر والتوزيع، الإسكندرية ، ٢٠٠٥ ، ص ٦٣١

يتم تقسيم تطبيقات الإنترانت إلى ثلاث أقسام :[22]

- أعمال عامة .
- مجالات التطبيقات.
- حلول خاصة بالصناعة.

- أعمال عامة: أهم الأعمال العامة التي تقدمها شبكة الإنترانت
  - صفحات على الوب خاصة بالأفراد أو الأقسام أو المؤسسة.
  - الوصول إلى قواعد البيانات المعتمدة على الوب.
  - الإتصالات التفاعلية مثل : الدردشة و الإجتماعات الصوتية والفيديو.
  - توزيع المستندات.
  - التوصيل الهاتفي.
  - التكامل مع الأعمال الإلكترونية.
- حلول الإنترانت الخاصة بالصناعة :
  - خدمات مالية مثل:البنوك والسماسرة وشركات التأمين وغيرها.
  - تكنولوجيا المعلومات.
  - التصنيع مثل:الكيماويات، السلع الغذائية، أدوية.
  - البيع بالتجزئة .
  - خدمات أخرى متنوعة مثل: التعليم ، البيئة، الصحة، الترفيه، النقل، الإتصال عن بعد....

2/- الإكسترانت : Extranet : هي الشبكة الناتجة عن ربط شبكتي إنترانت . وهي تلك الشبكات التي تحقق التواصل بين مجموعة من الأطراف الخارجية مثل: مصادر التوريد، قنوات التوزيع، وغيرهم من الشركاء الخارجيين. فمثلا على سبيل المثال : عندما تستخدم شركةA تكنولوجيا الوب للإستخدام الداخلي فقط فتلك هي الإنترانت، أم عندما تعرض شركة A على شركةB الدخول إلى أماكن خاصة في الإنترانت الخاصة بها لتصنع طلبات الشراء وما شابه، فتلك هي الإكسترانت.[23]

- يمكن النظرلإكسترانت على أنها وسيلة للتبادل الإلكتروني للمعطيات، وقد توسع وإنتشرعبرمجالات .

- الإنترنت: Internet: هي شبكة عالمية تعمل على ربط الشبكات المنتشرة

٢٢ - إبراهيم عبد السلام ، التجارة والأعمال الإلكترونية ، ماهي لخدمات الكمبيوتر، الإسكندرية ، بدون سنة ، ص١١٦-١١٧-١١٨-119

٢٣ - جم سترن ، تعريب باسل الحاج قدّور ، أبو عمشه ، خدمة الزبائن على الإنترنت ، الطبعة الأولى، مكتبة الكعيبان ، المملكة العربية السعودية ، ٢٠٠٣، ص٤١١

عبر العالم ببعضها البعض، عن طريق خطوط الهاتف أو الأقمار الصناعية، حيث تعود بداية هذه الشبكة إلى عام 1969 عندما طرحت وزارة الدفاع الأمريكي مشروعها الخاص بتبادل المعلومات مع مراكز البحث العلمي في مختلف أنحاء العالم، حيث كانت جامعة كاليفورنيا أول من ساعد في تطوير هذا المشروع ، وأطلقت عليه تسمية «Arpanet" .[24]

- ويمكن تعريف شبكة الإنترنت على أنها : شبكات الحاسب الآلي التي تربط بين عدد هائل من مواقع الويب، والتي تعمل على تحقيق التواصل بين جميع المستخدمين على إختلاف أنواعهم حول العالم، ليس هذا فحسب بل يمكن إعتبارها أيضا مستودع ضخم لأنواع وكميات مذهلة من المعلومات.[25]

- خدمات شبكة الإنترنت:

- البريد الإلكتروني:(e-mail) : وهو من أكثر الأنشطة الإلكترونية إستخداما حيث يستخدمه الأفراد العاديين والمتخصصين والشركات والمؤسسات على إختلاف نشاطاتها وحجمها ومدى تقدم تكنولوجيا المعلومات المستخدمة في مؤسساتهم ، فنجد في الوقت الحالي الكثير منّا لديه عنوان بريد إلكتروني أو أكثر يرسل ويستقبل من خلاله العديد من الرسائل المختلفة ومن جميع أنحاء العالم. [26]

- وأهم ما يميز البريد الإلكتروني إمكانية إرسال الرسالة إلى أعداد كبيرة من العناوين بمنتهى السهولة وأقل تكلفة مقارنة بالهاتف والفاكس،كما يمكن إستخدامه من أي حاسوب في أي مكان من العالم ، كما أنه لا يتطلب أكثر من إمتلاك عنوان

- الشبكة العنكبوتية العالمية للمعلومات: (word wide web) : واختصارها www وهي خدمة تسهل التصفح والبحث عن المعلومات وسيرها داخل الشبكة من خلال إمكانية الحصول عليها عن طريق نصوص بالإضافة إلى عناصر تفاعلية تتمثل في الصوت ، الصورة وأفلام وفيديو، وهي مبوبة بطريقة يسهل الوصول إليها ، وتترابط مجموعة المعلومات التي تحتويها الشبكة بحسب موضوعاتها بواسطة الوصلات التشعبية والتي تسمح بالقيام بعملية أفقية عبر صفحاته .[27]

٢٤ - أسمهان بن عامر ، تكنولوجيا المعلومات والاتصال وأثرها على الخدمات البنكية الإلكترونية ، مذكرة ماستر ، العلوم المالية والمحاسبية ،تخصص مالية المؤسسة ، جامعة ورقلة ٢٠٠٩/٢٠١٠ ، ص٣٣

٢٥ - محمد عبد العظيم أبو النجا ، مرجع سبق ذكره ، ص 312

٢٦ - إبراهيم عبد السلام، مرجع سبق ذكره ص٥

٢٧ - زينب شطيبة ، دور التسويق الإلكتروني في دعم الميزة التنافسية في المؤسسة الإقتصادية ، مذكرة ماجستير، علوم التسيير،تخصص تسويق ، جامعة ورقلة ٢٠٠٩ ، ص٦٤

- التبادل الإلكتروني للبيانات:(EDI) : هو أسلوب لإرسال واستقبال البيانات عن طريق شبكات الحاسب الآلي بصورة تسمح بتشغيلها على برامج مستقبليها حتى يستفيد من نتائجها بعد معالجتها، ويتطلب إستخدام أسلوب تبادل البيانات إلكترونيا توفر بعض الأساليب والنماذج القياسية والبرامج الخاصة .[28]

(ن) مؤشرات الإقتصاد الرقمي وانتشاره عبر العالم

المؤشرات الواجب اعتمادها من أجل قياس الإقتصاد الرقمي تشمل البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والإتصالات (ICT Infrastructure) فيجب أن يتم قياس الجانب المادي (المعدات والأدوات) والجانب الرقمي (البرمجيات) للبنية التحتية الخاصة بالإقتصاد الرقمي من حيث توافرها وتغطيتها لجميع المناطق وكذلك مستوى جودة خدمات الانترنت وأسعارها مقارنة بالسوق العالمي. التجارة الإلكترونية (E-commerce) مؤشر مهم كذلك لقياس التجارة الإلكترونية من خلال حجم ونمط المعاملات الإلكترونية بين المؤسسات (B2B)، وبين المؤسسة والمستهلك (B2C) ويجب قياس كمية السلع والخدمات الرقمية وغير الرقمية. من مؤشرات الاقتصاد الرقمي هيكل الشركات والصناعة (Firm and Industry Structure) إذ يجب قياس أثر التحسينات التي تحدث فى تكنولوجيا المعلومات، والبرمجيات والإنترنت على التركيبة الهيكلية للشركات والأسواق من حيث الحاجة إلى دمج أقسام في الشركة أو استحداث أقسام جديدة مثلا كقسم تحليل البيانات. سلوك الأسعار (Price Behavior) يعد أحد مؤشرات الاقتصاد الرقمي فبه يمكن قياس تكييف العوامل التى تؤدي إلى انكماش أسعار السلع والخدمات لكي تعكس مدى التغير في الجودة بسبب تكنولوجيا المعلومات. آخر المؤشرات الرئيسية هو الخصائص الديمغرافية والعمالية (Demographic and Worker Characteristics) فيجب قياس الخصائص الديمغرافية وخصائص سوق العمل للأفراد والعمال التي تشارك في الإقتصاد الرقمي، ومقارنتها مع تلك الخصائص التي لا تشارك

ثانيا : الإطار المفاهيمى للحوكمة الرقمية:[٢٩]

(أ) تعريف الحوكمة الرقمية

تعريف الحوكمة:

٢٨ -إبراهيم عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص ٦

٢٩ البنك الاهلي المصري،أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة في الشركات ،:حوكمة الشركات ،النشرة الإقتصادية ،العددالثاني،المجلدالسادس والخمسون،٢٠٠٣

للحوكمة تعريفات عديده تعرف على أنها النظام وهي وجود نظم تحكم العلاقات بين الأطراف الأساسية التى تؤثر في الأداءكماتشمل مقومات تقوية المؤسسات على المدى البعيد

تعريف الحوكمة الرقمية:

المقصود هنا قياس مدى توافر وتطبيق الانظمة والقرارات الهادفة التى تحقق الجودة والتميز في الاداء عن طريق اختيار الاساليب المناسبة والفعالة لتحقيق خطط وأهداف المؤسسة أو الجهة،وهي تعنى تطبيق نظام يعمل على حوكمة العلاقات بين الأطراف الأساسية التى تؤثر في الأداء كما تشمل مقومات تقوية المؤسسة أو الجهة على المدى البعيد وتحديد المسؤول والمسؤوليات.

الحوكمة الإلكترونية :هي برتوكول اتصال ثنائي الإتجاهات بعكس الحكومة الإلكترونية هي بروتوكول اتصال احادي الإتجاه

تعتبر الحوكمة أي اداء الجهاز الحكومى هي العامل قبل الأخير الذي يوضح نجاح الحكومة الرقمية ولتحقيق معايير الحوكمة الرشيدة يجب موازنة العوامل المختلفة بما فيها التكاليف ،حرية الأفراد مقابل الصالح العام ،او المصالح الوطنية أو المعالم والمكاسب طويله وقصيرة الاجل مقابل التكاليف بالإضافة إلى أليات حوكمة مهام سير العمل في مكاتب الدعم داخل الإدارة الحكوميه،والتى تتطلب إعادة هندسة مسارات العمل ورقمنتها.

الهدف الرئيسي من تطبيق الحوكمة الرقمية يتمحور في جانبين:

الأول تضمن أن المؤسسات تؤدي الانشطة بطريقة صحيحيه من خلال ضمان السلوك الاخلاقي

الثاني تضمن الحفاظ على مرونة المؤسسات وقابليتها على التكيف في العصر الرقمي

تشمل الحوكمة الرشيدة:

١. الأخلاق والمساءلة»تكوين لجنة حوكمة الخدمات والتى مسؤوليتها حوكمة الخدمات واستخدامها وحوكمة أنظمة تكنولوجيا المعلومات

٢. شفافية تبادل المعلومات يمثلها» التواصل والانتشار على المنصة الحكومية الرقمية « التى تجمع المستخدمين النهائيين

٣. سياسات حل النزعات « وضوح التشريعات المتعلقة بتكنولوجيا

المعلومات الخاصة بمشروعات الحكومة الرقمية متعددة الإختصاصات

٤. إدارة الموارد» تدريب كافة الأفراد في المؤسسات الحكومية على إستخدام اليات التحول الرقمي»

(ب)مباديء الحوكمة[٣٠]:

١. المساءلة»لامركزية» عن طريق برنامج الهوية الذكية لتسهيل تعاملات الأفراد مع الحكومة والمؤسسات

٢. المسؤولية الية التوقيع الألكتروني

٣. الشفافية وضوح التشريعات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات الخاصة بمشروعات الحكومة الرقمية متعددة الإختصاصات

٤. حكم،قانون،مساوة،العدالة الخدمات متاحة لكل الافراد دون تفرقة

٥. مشاركة: تخزين البيانات عبر الإنترنت وعرضها على أصحاب المصالح

٦. الإستجابة:تقديم الخدمة عبر المنصات عند الطلب

(ج)مؤشرات الحوكمة الرقمية

مؤشرات البنك الدولي للحوكمة:

١. مؤشر الصوت والمساءلة :يقيس مدى قدرة المواطنين على المشاركة في اختيار الحكومة وحرية التعبير

٢. الاستقرار السياسي وغياب العنف

٣. كفاءة الحكومة: يقيس جودة الخدمات العامة وجودة صياغة وتنفيذ السياسات والتزام الحكومة بتنفيذها

٤. السيطرة على الفساد

٥. الجودة التنفيذية

مؤشرات البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة للحوكمة :

١. حكم القانون

٢. رشادة عمليات اتخاذ القرارات

٣٠ http://www.mof.gov.eg/

٣. الالمركزية وعدم تركز السلطة هيكليا

٤. الشفافية وضوح قواعد اتخاذ القرارت

٥. المساءله

٦. التكافؤ

٧. الرؤية الإستراتيجية والفعالية

مؤشرات الحوكمةالرقمية

١. تعد مؤشرات «الاداء» من الأسس المحورية في مشروعات الحكومة الرقمية والتى يمكن من خلالها متابعة وتقييم الأداء من حيث المستهدفات والإنجاز الفعلي والتأكد من تطابقة مع الرؤيا العامة.

٢. تعد مؤشرات»التطويرالداخلية»تعبر على المستوى الوطنى على تحقيق متطلبات التحول الرقمي ومعاييرالتشغيل وأمن المعلومات والأنظمة.[٣١]

٣. مؤشر نضج التكنولوجيا الحكومية بمؤشراتها الفرعية

أن تطبيق الحوكمة والإلتزام بمبادئها ومعايرها أصبح أساس النجاح والقاعدة الأساسية لأي مؤسسة أو شركة لعلاقتها مع جميع المعنيين وللحفاظ على الكفاءة والفاعلية في ممارسة أي نشاط وخاصة مع ثورة المعلومات والتحول الرقمي في كل المجالات أصبح الألتزام بمباديء الحوكمة ودمجها مع التحول الرقمي يتتطلب متابعة الخدمات الذكية،وإدارة ومراقبة المخاطر والذي يمثل نطاق تطبيق نظام الحوكمة في إدارة تقنية المعلومات وتدريب كافة الإدارات على التعامل مع تلك البرامج والأنظمة لضمان تطبيق الحوكمة الكاملة للتحول الرقمي، كذلك تعد حوكمة الأنشطة الإقتصادية من الموضوعات الهامة وخاصة في فترات الأزمات الإقتصادية لأن مفهوم حوكمة الأنشطة بشكل عام هو منهج وألية عمل لترسيخ نزاهة المعاملات المالية يعمل على الرقابة الداخلية ومتابعة تنفيذ الأستراتيجيات وتحديد الأدواروالصلاحيات وبالتالي فإن الحوكمة للتحول الرقمي ستعمل على رفع جوده تطبيق الحوكمة خلال تلك الكيانات

٣١ المنظمة العربية للتنمية الإدارية ،جامعة الدول العربية،الحكومة الرقمية مفاهيم وممارسات،٢٠٢١،ص١١٠-١٤٥

شكل (١) مكونات الحوكمة الرقمية

المبحث الثاني :التحديات التى تواجه تطبيق الإقتصاد الرقمي

أبرز التحديات الرقمية تكمن في الفجوة الرقمية ما بين الواقع والمأمول وفقا لاحتياجات الأفراد والمؤسسات مع مقارنتها بالدول المتقدمة في هذا المجال. كما أن تهديد الخصوصية والجرائم المعلوماتية تعد أحد التحديات والتي تشترك فيها جميع الأعمال القائمة على تكنولوجيا المعلومات لذلك يجب حماية هذا الاقتصاد الرقمي والمعلوماتي بما يضمن سرية البيانات وسلامتها وتوفرها على مدار الساعة. آخر التحديات هو تنظيم هذا العالم الإفتراضي وبيان أسسه وتشريعاته لتحقيق أهدافه المنشودة مع مواكبة التغيرات المتسارعة التي تشهدها مثل هذه المجالات

تحاول العديد من الدول العربية متابعة المستجدّات العالمية في مجال تكنولوجيا المعلومات والإتصال وما تفرزه من متغيرات جديدة من خلال تطوير وتحديث اقتصادياتها لتواكب التطورات السريعة والمتلاحقة في تكنولوجيا المعلومات، وبدأت هذه الدول في الإعتماد على الأعمال الإلكترونية (E-Business)، والتجارة الإلكترونية والمصارف

الإلكترونية التي تعتبر من أهم سمات الإقتصاد الرقمي ، وفي مايلى سنتطرق لأهم هذه المؤشرات :

1/- البنية التحتية للإتصالات والمعلوماتية والجاهزية الرقمية : وتضم [32]

1/-1- الإتصالات الهاتفية: بالنسبة لشبكة الإتصالات الهاتفية والتي تعتبر بوابة الدخول لعصر المعلومات ، فقد عملت الدول العربية على تطوير بنيتها التحتية للإتصالات ، وتضاعفت الكثافة الهاتفية وإستكملت عدة دول عربية تحويل شبكاتها إلى النظم الرقمية إلا أنها دون المستوى العالمي .

- فحسب إحصائيات سنة 2008 فقد بلغ عدد الخطوط في الدول العربية (109 خط لكل 1000 نسمة) ، في حين تصل النسبة في الدول المتقدمة إلى 561 خطا.
- وحاليًا توجد أربعة مشاريع عالمية للإتصالات وتقنيات المعلومات تساهم فيها معظم الدول العربية لتطوير قطاع المعلومات والإتصالات ، وكمثال لهذه المشاريع مشروع « الكيبل » ويبلغ طوله 300000 كلم ، ويربط أكثر من 100 دولة منها 14 دولة عربية، إضافة إلى مشروع « أفريكا » ومشروع «

٣٢ – كمال منصوري ، عيسى خليفي ، إندماج إقتصاديات البلدان العربية في إقتصاد المعرفة ، المقومات والعوائق ، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد (٠٤) ، جامعة بسكرة ، ص٥٧-٥٨ .

كيبل الألياف الضوئية «.

- تقانات الإتصال والجاهزية الرقمية: وفي مجال تقنيات الإتصال فقد خطت الدول العربية خطوات لا بأس بها حيث أصبحت نسبة كبيرة من شبكات الإتصال تعمل بالطرق الرقمية .

- وتعّد « مدينة دبي للإنترنت « مثال على التطّور الكبير الحاصل في مجال تقانات المعلومات والإتصال .

- ويعتبر توافر الحاسوب من المعايير الأساسية لقياس مدى وصول تقنيات المعلومات عبر الوسائط التقنية الجديدة ، فالإحصائيات تشير إلى نقص شديد في حالة الدول العربية حيث يبلغ المتوسط 13 حاسوب لكل 100 نسمة بينما يبلغ المتوسط العالمي 78.3 حاسوب لكل 1000 نسمة .

- وبالنسبة للإتصالات بالأقمار الإصطناعية فهناك القمر الصناعي « نايل سات « المخصص لأغراض الإعلام ، وقريبًا سيكون قمر صناعي أخر يعمل بالنظام الرقمي إلى جانب قمر « الثريا « المخصص للإتصالات ، وهذا سيحقق مجموعة من المزايا في مجال البحث المعلوماتي .

- عدد مستخدمي الإنترنت:

- إن أهم مؤشرات قياس الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصال هو مؤشر "عدد مستخدمي الإنترنت»، والذي يعكس مدى جاهزية الدول للإقتصاد الرقمي ، والجدول الموالي يوضح عدد مستخدمي الإنترنت في مجموعة من الدول العربية.

-

- - أما إجمالي مستخدمي شبكة الإنترنت في الوطن العربي فقد بلغ حوالي75 مليون مستخدم في نهاية 2010.

- وأكدت الدراسات والإحصائيات أن العدد الحقيقي لمتصفحي الإنترنت في الدول العربية سيتجاوز هذا العدد بكثير إذا تمت إضافة إستخدام الشبكة العنكبوتية عبر الهواتف النقالة في هذه المنطقة، فعلى سبيل المثال، في حين لايتعدى معدل إنتشار الإنترنت في الجزائر حدود 15% فإن معدل تغلغل الهاتف النقال فيها يتجاوز 100%.[33]

-

-

-

-

٣٣ – الإنترنت في الدول العربية» ، متاحة على الربط www.nuqudy.com ، يوم الإطلاع ١٩ /٠٥/٢٠١١.

❖ **الجدول رقم (٣.١)إحصائيات حول إستخدام الإنترنت في بعض الدول العربية لسنة ٢٠١٠**

الدولة	عدد المستخدمين	نسبة المستخدمين من عدد السكان
مصر	١٧.٠٦٠.٠٠٠	% ٢١.٢
المغرب	١٠.٤٢٢.٥٠	% ٣٣.٠
السعودية	٩.٨٠٠.٠٠٠	% ٣٨.١
الجزائر	٤.٧٠٠.٠٠٠	% ١٣.٦
السودان	٤.٢٠٠.٠٠٠	% ١٠.٠
سوريا	٣.٩٣٥.٠٠٠	% ١٧.٧
الإمارات	٣.٧٧٧.٩٠٠	% ٧٥.٩
تونس	٣.٦٠٠.٠٠٠	% ٣٤.٠
لبنان	١.٥٧٠.٠٠٠	% ٣٩.٥
قطر	٣٥١.٠٠٠	% ٤٢.٦
عمان	٣٤٠.٠٠٠	% ١٠.٣
العراق	٢٧٥.٠٠٠	% ١.٠
ليبيا	٢٦٠.٠٠٠	% ٤.٢
البحرين	٢٥٠.٠٠٠	% ٣٤.٨
مالي	١٠٠.٠٠٠	% ٠.٨
النيجر	٤٠.٠٠٠	% ٠.٣
موريتانيا	٣٠.٠٠	% ١.٠

المصدر: إحصائيات حول إستخدام الإنترنت دول العالم، متاحة على الربط http://ar.wikpedia.org

.تقف منطقة الشرق الأوسط في الوقت الراهن على عتبة مرحلة محورية من التحول الرقمي الهائل. فقد تضاعف معدل تدفق البيانات عبر الحدود التي تربط الشرق الأوسط ببقية دول العالم خلال العقد الماضي بما يتجاوز ١٥٠ ضعفًا. وتصدرت عدة دول من مجلس التعاون الخليجي، لا سيما الإمارات العربية المتحدة والبحرين وقطر، القفزة الواسعة التي شهدها قطاع الاستهلاك الرقمي من حيث ارتفاع معدلات الاعتماد على الهواتف الذكية واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي. ومع ذلك، تتفاوت معدلات التحول الرقمي من دولة إلى أخرى، وتكافح الشركات والحكومات لمواكبة هذا التطور في شتى المجالات. وبناءً على التاريخ العريق للمنطقة في مجال الابتكار، فإن أمامها فرصة لتحويل اقتصادها إلى اقتصاد رقمي رائد وتحقيق فوائد اقتصادية واسعة النطاق إذا تمكنت من توحيد جهود كافة الأطراف المعنية وحشد طاقاتهم للتركيز على تطوير نماذج رائدة من الحوكمة والأعمال والتمويل والمواهب البشرية في المنطقة.

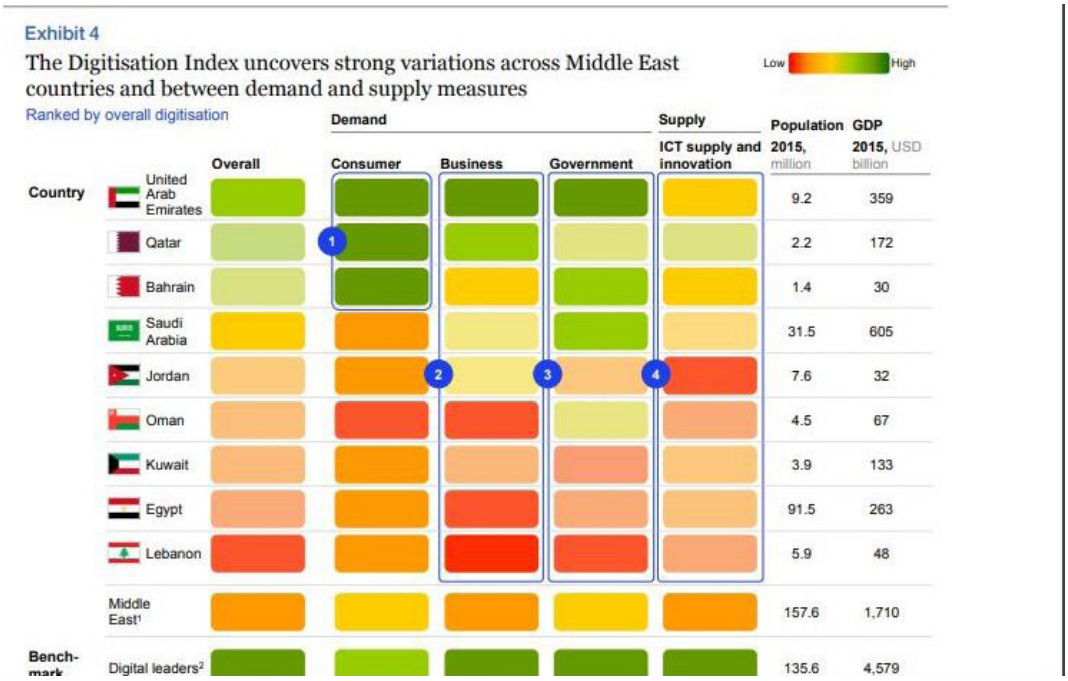

شكل (٢) عنوان الشكل

يساهم المواطنون أنفسهم في قيادة التحول الرقمي في منطقة الشرق الأوسط. فمن منظور الانتشار الرقمي بين الأفراد، نجد أن دولة الإمارات العربية المتحدة ودولة قطر ومملكة البحرين تأتي في صدارة الدول على مستوى العالم، إذ تشهد معدلات استخدام للهواتف الذكية بنسبة ١٠٠%، ووسائل التواصل الاجتماعي بنسبة تزيد عن ٧٠%، وهي معدلات تتجاوز حتى مثيلاتها في الولايات

المتحدة نفسها.

وعلى الرغم من استعداد الأفراد لاحتضان واستخدام الوسائل الرقمية في شتى جوانب الحياة، فإن الشركات والحكومات لم تغتنم فرصة التحول الرقمي بشكل كامل حتى الآن. ويُعد مؤشر ماكنزي للتحول الرقمي في الشرق الأوسط أول مبادرة لتقييم مستوى التحول الرقمي والأثر الناتج عنه في تسع دول بمنطقة الشرق الأوسط وهي: البحرين، ومصر، والأردن، والكويت، ولبنان، وسلطنة عمان، وقطر، والمملكة العربية السعودية، ودولة الإمارات العربية المتحدة. ولكن رغم التطلعات الحكومية الطموحة تجاه التحول الرقمي، فإن ٦% فقط من شعوب منطقة الشرق الأوسط ما زالت تنعم بتطبيق أنظمة الحكومة الذكية الرقمية، وهذا بدوره يؤكد على المكانة المتأخرة التي تحتلها المنطقة بالمقارنة مع الدول المتقدمة في مجال التحول الرقمي في قطاع الأعمال (لأغراض هذا التقرير، هذه الدول هي النرويج وسنغافورة وكوريا الجنوبية والسويد والمملكة المتحدة)، بدءًا من انخفاض قيمة رأس المال المغامر المتاح لتمويل الشركات الناشئة وانتهاءً بحجم القوى العاملة في الوظائف والصناعات الرقمية.

وبالفعل، بدأت بعض حكومات الشرق الأوسط، وعلى رأسها دولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين، بتنفيذ مبادرات التحول الرقمي الأساسية، إلا أن حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة تحتل الصدارة بين دول الشرق الأوسط في تبني التحول الرقمي، بل ارتقت إلى المراكز الأولى في العديد من المقاييس في مؤشر التحول الرقمي. وقد أعلنت دول أخرى عن طموحات كبيرة وحققت تقدمًا كبيرًا في هذا المجال. ولكن رغم ذلك، ما زالت جهودها الرامية إلى تشجيع الابتكار والارتقاء بمعدلات الاعتماد الرقمي في القطاع العام إلى مستويات أعلى تواجه تحديات كبيرة في التنفيذ مثل افتقارها إلى هيكل الحوكمة اللازم لتحقيق التغيير المنشود.

ينطوي القطاع الرقمي على فوائد كبيرة، فمثلًا تكشف نتائج تحليلاتنا عن وجود علاقة قوية بين حجم نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للدولة ونقاطها في مؤشر ماكنزي للتحول الرقمي، إذ يتيح ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي للدولة تخصيص ميزانية أكبر للتحول الرقمي، مما يثمر عن رفع ترتيب الدولة في مؤشر التحول الرقمي. وبوجه عام، يساهم التحول الرقمي في تحقيق النمو الاقتصادي، ما يؤدي بدوره إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي. وفي الواقع، تشير نتائج تحليلاتنا إلى أن توحيد ودمج السوق الرقمي في جميع أنحاء الشرق الأوسط (١٦٠ مليون مستخدم رقمي محتمل بحلول عام ٢٠٢٥) يمكن أن يساهم بما يصل إلى

٣,٨% سنويًا في الناتج المحلي الإجمالي، أي ما يعادل ٩٥ مليار دولار أمريكي تقريبًا. كما أن التحول الرقمي قد يكون له أثر إيجابي على الشمول المالي والاجتماعي، والقضاء على الفقر، وزيادة فرص الحصول على خدمات رعاية صحية وتعليمية عالية الجودة، فضلًا عن الحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون.

وفقاً لأحدث البيانات العالمية، فإنَّ الاقتصاد الرقمي وما يرتبط به من قطاعات متعددة في مجال الذكاء الاصطناعي، وإنترنت الأشياء، والحوسبة السحابية، والتقنيات الرقمية ذات الثلاثة أبعاد، واستخدامات الآلة «الربوت»، يساهم اليوم مع القطاعات الأخرى المرتبطة به بنحو ٢٢% من الناتج المحلي العالمي، وتقبع الولايات المتحدة الأمريكية على رأس مجموعة الدول في مجال الاقتصاد الرقمي بناتج يصل إلى نحو ١١ تريليون دولار، ما نسبته ٥٨% من الناتج المحلي الإجمالي للدولة، وتأتي الصين في المركز الثاني عالمياً، باقتصاد رقمي يشكِّل نحو ثلث حجم الاقتصاد الصيني، وبقيمة إجمالية تصل إلى نحو ٣,٥ تريليون دولار. وتحتل كلٌّ من اليابان، وألمانيا، وبريطانيا، المراكز الثلاثة التالية عالمياً.

وتشير الإحصاءات العالمية إلى أنَّ حجم الاقتصاد الرقمي في منطقة الشرق الأوسط وصل مع نهاية العام ٢٠١٨ إلى ٣٠ مليار دولار، بيد أنه ينمو بوتيرة متسارعة تصل إلى نحو ٣٠% سنوياً.

ويعدُّ الحجم الكبير لمستخدمي الإنترنت في العالم من أهم مقومات انتشار الاقتصاد الرقمي ، حيث يبلغ حجم هؤلاء المستخدمين نحو ٣,٩ مليارات نسمة، أي ما يزيد على نصف سكان الأرض، ويضاف إلى ذلك ارتفاع الأجهزة المرتبطة بعمليات الاقتصاد الرقمي من ٩ مليارات جهاز إلى نحو ٥٠ مليار جهاز بحلول العام ٢٠٢٠، ما يعني أنَّ الاقتصاد الرقمي قد يتحوَّل إلى المحرِّك الأساس للاقتصاد العالمي، بنموٍّ مطرد، وسيطرة لن تقل عن ٥٠% من اقتصاد العالم قريباً.

وعلى الجانب الآخر، فإنَّ الدراسات الخاصة بالموارد البشرية تشير إلى أنَّ ما يقرب من ٧٥ مليون وظيفة ستنتهي لصالح الآلة مع حلول العام ٢٠٢٥، في حين أنَّ ١٣٣ مليون وظيفة جديدة سيتم استحداثها في مجالات الاقتصاد الرقمي، وخاصة فيما يتعلق بعمل الآلة، والعمل الإلكتروني[٣٤]

٣٤ https://www.mckinsey.com/~/media/mckinsey

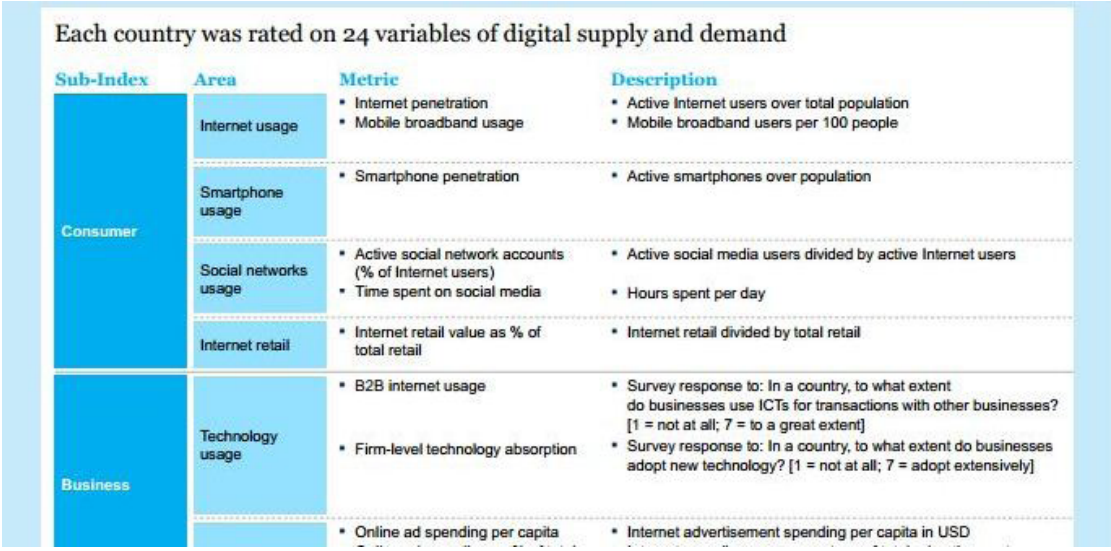

Each country was rated on 24 variables of digital supply and demand

Sub-Index	Area	Metric	Description
Consumer	Internet usage	• Internet penetration • Mobile broadband usage	• Active Internet users over total population • Mobile broadband users per 100 people
	Smartphone usage	• Smartphone penetration	• Active smartphones over population
	Social networks usage	• Active social network accounts (% of Internet users) • Time spent on social media	• Active social media users divided by active Internet users • Hours spent per day
	Internet retail	• Internet retail value as % of total retail	• Internet retail divided by total retail
Business	Technology usage	• B2B internet usage • Firm-level technology absorption	• Survey response to: In a country, to what extent do businesses use ICTs for transactions with other businesses? [1 = not at all; 7 = to a great extent] • Survey response to: In a country, to what extent do businesses adopt new technology? [1 = not at all; 7 = adopt extensively]
		• Online ad spending per capita	• Internet advertisement spending per capita in USD

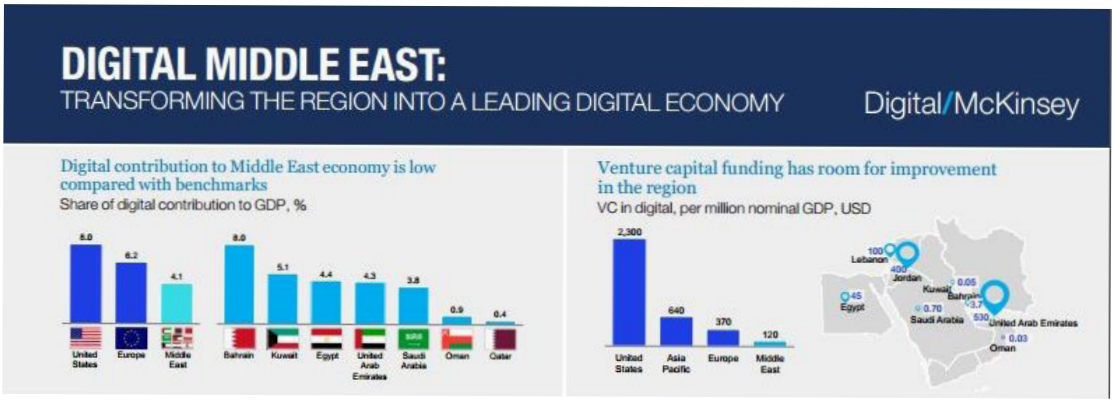

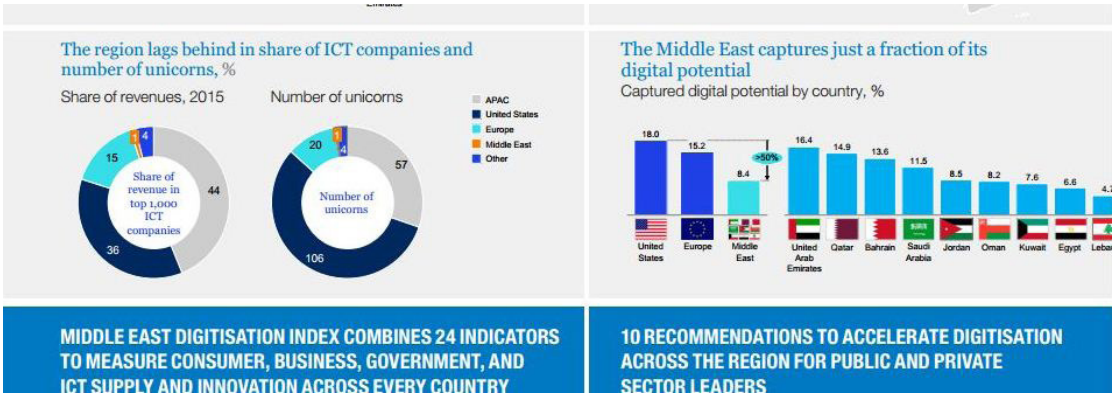

شكل (٣) عنوان الشكل

المبحث الثالث: تجربة مصر في الاقتصادالرقمي

قامت مصربالتحول للإقتصاد الرقمي عبر عده خطوات مازالت فالبدايات بسبب المعوقات ولكنها بدات اولا بإنشاء المجلس القومي للمدفوعات الإلكترونية عام ٢٠١٧، وقامت بتوقيع مذكرات تفاهم وتعاون مع الشركات العالمية والمتخصصة، وتبني الاستراتيجية الوطنية للتجارة الإلكترونية وإصدار عدة قوانين تشريعية لتنظيم التحول الرقمي.

ويعد من أبرز مهامه خفض التعامل بأوراق النقد خارج القطاع المصرفي من خلال الأنظمة الإلكترونية سواء عبر الإنترنت أو المحمول أو الماكينات، تطوير وسائل الدفع الإلكتروني والإشراف عليها، مواجهه عمليات غسيل الأموال، تحقيق الشمول المالي من خلال جذب أكبر عدد من المواطنين وضم القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي، وتحقيق التنافسية في سوق خدمات الدفع وحماية حقوق مستخدمي نظم الدفع الإلكتروني، مبادرة البنك المركزي بإنشاء نظم بطاقات دفع ذات علامة تجارية وطنية وتمكين حامليها من استخدامها في الحصول على الخدمات المالية المختلفة لإدماجهم في النظام المالي، ومد العمل بقرار إعفاء المواطنين من المصروفات الخاصة بفتح حساب لخدمات الهاتف المحمول، وخفض المصروفات الخاصة بخدمات الدفع من خلال الهاتف المحمول بنسبة ٥٠% حتى نهاية مارس ٢٠١٩ .

بتطبيق منظومة تحصيل المستحقات المالية الحكومية إلكترونيًا، بعد الانتهاء من اتخاذ الإجراءات اللازمة لتطبيق منظومة تحصيل المستحقات المالية الحكومية.

ويتيح ذلك للمواطنين سداد المستحقات المالية الحكومية بما فيها الضرائب والرسوم الجمركية فيما يزيد عن ٥٠٠ جنيه بإحدى الوسائل الإلكترونية، مع إتاحة سداد ما دون هذا المبلغ بوسائل الدفع الأخرى، وفيما يزيد عن ١٠ آلاف جنيه سيتم سداده من خلال فروع البنوك العاملة بالسوق المصرفية المصرية.

والاعتماد على الدفع الإلكترونى لكل ما يتعلق بإيرادات ومدفوعات الجهات الحكومية يأتى تنفيذًا لقرارات المجلس القومى للمدفوعات الخاصة بالتحول إلى مجتمع رقمى وتحقيق الشمول المالى وتنفيذًا للبرنامج الوطنى للإصلاح الاقتصادى وتوجهات الدولة للتحول إلى مجتمع أقل اعتماداً على أوراق النقد وتحفيز استخدام الوسائل والقنوات الالكترونية فى السداد.

وقام البنك المركزى المصرى بمنح رخصة إصدار بطاقات الدفع الوطنية لـ١٧ بنكًا ضمن مخطط إصدار ٢٠ مليون بطاقة «ميزة» بنهاية عام ٢٠٢١.

ثانيا وقعت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات مذكرة تفاهم مع شركة فيزا العالمية، ، لتنفيذ مشروع تطوير البنية التحتية التكنولوجية للمعاملات المالية وتفعيل الاقتصاد الرقمي، كما تم توقيع مذكرة تفاهم بين هيئة البريد المصري وبنك مصر وشركة فيزا العالمية لتوسيع نطاق المدفوعات الإلكترونية بين المواطنين والتجار.

ومن أجل دعم التحول إلى الاقتصاد الرقمي، وقعت وزارة الاتصالات اتفاقية تعاون بين هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات «إيتيدا» وهيئة قناة السويس، ديسمبر ٢٠١٧، لتقديم خدمات التوقيع الإلكتروني والتدريب ودعم التطبيقات بما يساعد هيئة قناة السويس على تحسين مستوى عملياتها من خلال نقل الممارسات والخبرات اللازمة لزيادة الإنتاجية ورفع مستوى الجودة وتقليل التكلفة.

كما وقع مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة اتفاقية تعاون مع مجلس الوحدة الاقتصادية العربية من أجل دعم التحول إلى الاقتصاد الرقمي ووضع استراتيجية للتحول للاقتصاد الرقمي في الدول العربية.

ثالثا اصبحت كل مكاتب البريد المصرية متصلة بشكل الكترونى معا واصبحت كل ا لتعاملات بداخلها الكترونيه وعن بعد حيث اتفقت الهيئة القومية للبريد مع شركة فيزا العالمية على تدريب ورفع كفاءة الموظفين العاملين في مكاتب البريد التي يجري تطويرها حالياً وإمدادهم بالخبرات والمعلومات الخاصة بمجال الدفع الإلكتروني والتثقيف المالي.

رابعا تبنت وزارة الاتصالات، ، الاستراتيجية الوطنية للتجارة الإلكترونية بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والجهات المعنية في مصر(وزارتي التجارة والصناعة، والمالية، هيئة الجمارك، جهاز حماية حقوق المستهلك، والبنك المركزي)، ولعل من أهدافها خلق فرص عمل للشباب، وتعزيز النمو الاقتصادي، وتحقيق التنافسية العالمية وزيادة الصادرات المصرية.

هناك عدة مؤشرات توضح اثر تطبيق الحوكمة الرقمية والإقتصاد الرقمي من ضمنها مؤشر

تطور الحكومة الاكترونيه عالميا وافريقيا حيث احتلت مصر المركز ١٠٣ عالميا والسادس افريقيا

شكل رقم (1): تطور ترتيب مصر على مؤشر الحكومة الإلكترونية ومؤشراته الفرعية

شكل رقم (2): ترتيب مصر عالمياً وأفريقياً على مؤشر تطور الحكومة الإلكترونية الصادر عن الأمم المتحدة خلال الفترة من 2010 – 2022

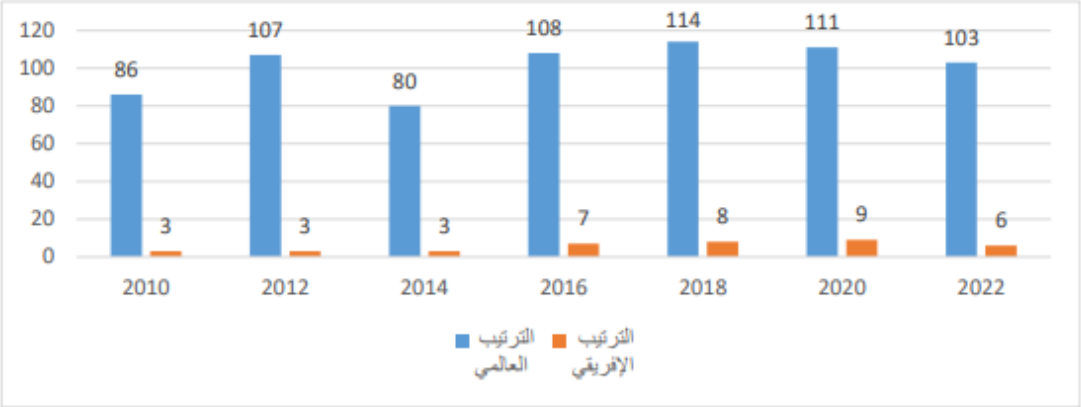

المصدر: تقارير تطور الحكومة الإلكترونية الصادرة عن الأمم المتحدة 2010 : 2022

مؤشر التنافسية العالمي حيث احتلت مصر المكانه ١٠٦عام ٢٠١٩

شكل رقم (3): تطور ترتيب مصر على مؤشر تبني تقنية المعلومات والاتصالات بتقرير التنافسية العالمي في الفترة 2019 – 2010

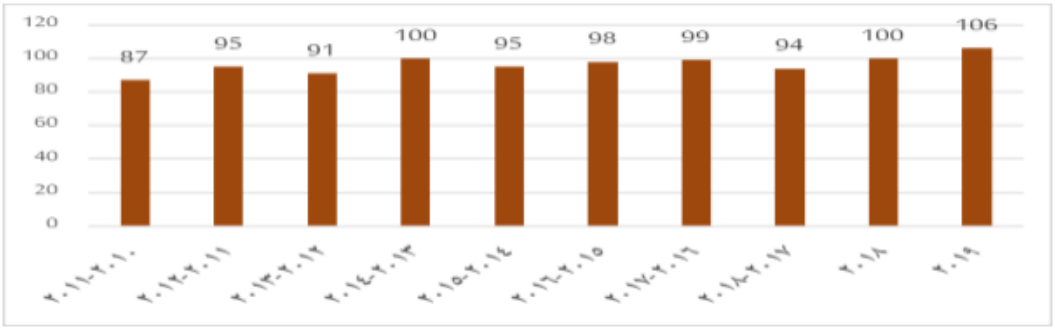

المصدر: مركب من تقارير التنافسية العالمية، المنتدى الاقتصادي العالمي، 2019:2010

تنمية تكنولوجيا المعلومات الصادر من الإتحاد الدولي للإتصالات وي٠عبر عن مؤشر النفاذ والاستخدام حيث تراجعت مصر للمركز ٩٢ سنه ٢٠١٩والمهارات في الاماكن الحكومية في مصر .

تتمثل تهيئة البيئة التشريعية للاقتصاد الرقمي من خلال عدة قوانين مثل: (قانون حماية المستهلك الذي وافق عليه البرلمان المصري أبريل الماضي

وينص على «إلزام المورد بإعلام المستهلك عن كل البيانات الخاصة بالمنتج، من حيث الثمن والمصدر وأي بيانات تحددها اللائحة التنفيذية وأن يلتزم المورد بأن تكون الإعلانات الخاصة بالمنتج باللغة العربية وواضحة، اعتماد التوقيع الإلكتروني من وزارة الاستثمار تفعيلا لقانون الاستثمار رقم (٧٢) لسنة ٢٠١٧ بتفعيل تكنولوجيا التوقيع الإلكتروني في منظومة تأسيس الشركات، وهي بذلك تعد أول جهة حكومية في مصر تقدم هذه التكنولوجيا لتسهيل الإجراءات بين الكيانات الحكومية والقطاع الخاص، وكذلك قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات ومنها الاعتداء على بطاقات البنوك والخدمات وأدوات الدفع الإلكتروني التي تم التصديق عليها

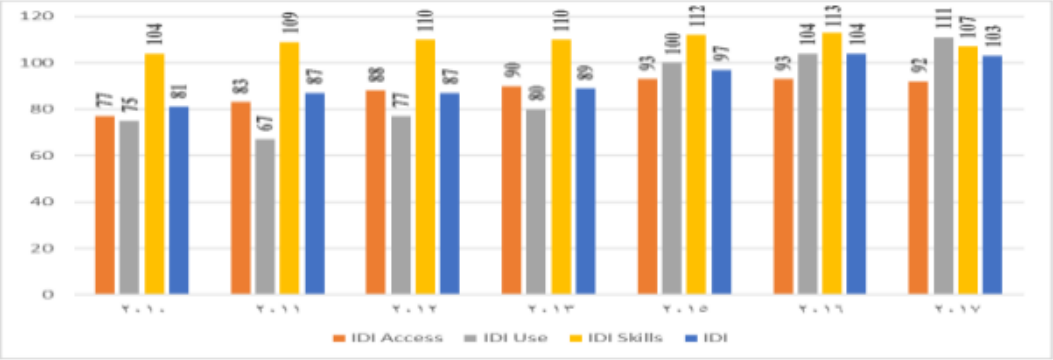

المصدر: مركب من مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الاتحاد الدولي للاتصالات، 2010 : 2018

شكل رقم (4): تطور ترتيب مصر على مؤشر تنمية الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الصادر عن الاتحاد الدولي للاتصالات ومؤشراته الفرعية في الفترة من 2010 – 2017*

انتهت وزارة التخطيط والمالية والعدل والبنك المركزي من إصدار المسودة الأولية لمشروع قانون الدفع غير النقدي، ويأتي هذا القانون داعما للتحول للاقتصاد الرقمي والتوسع في استخدام أدوات الدفع الإلكتروني، وينص هذا القانون على إلغاء المعاملات الورقية بين الجهات الحكومية وتحصيل المدفوعات إلكترونيا

هناك تطبيقات عملية للذكاء الإصطناعي والخدمات الرقمية في مصر

1-على سبيل المثال قامت «رئاسة الجمهورية»بتطبيق مجمع الإصدرات المؤمنة الذكية والذي بدا العمل فيه ٢٠١٧وانتهى التنفيذ عام ٢٠١٩وبدا التشغيل التجريبي عام ٢٠٢٠

2-ميكنة الخدمات الحكومية في كافة المحافظات

3-اطلاق منصة التقاضي الإلكتروني للمحاكم الإقتصادية

4- التطبيقات الذكية في منصة الاحوال المدنية،تطبيق شعاع لخدمة الكهرباء،الخدمات التعليمية

5-اطلاق منصة مصر الرقمية[35]

ويلزم الجهات الإدارية بالسلطات المختصة بالتوقيع الإلكتروني.اصبحت مدينة بورسعيد اول مدينة مصريه رقميه [٣٦]

المبحث الرابع:أثرالاقتصاد الرقمي على تطبيق الحوكمة الرقمية.

صعوبة تطبيق الحوكمة على التحول الرقمي بصورة غير متكاملة انعكست سلبا على اداء اغلب المؤسسات والأنشطة وانتج فجوة معلوماتيه وفرص للتلاعب التقني لذلك إذا تم تفعيل اليات الحوكمة على لتحول الرقمي سينتج :

أضفاء الطابع المؤسسي على برامج وتطبيقات التحول الرقمي وقياس أداء الشركات والمؤسسات خلالها
توفير دورات تدريبية لكل الإدارات والعاملين على البرامج الجديدة للرقابة على الأنظمة المعلوماتيه

استحداث أنظمة وتطبيقات عبر جوجل وكافة المنصات لقياس أداء العاملين

٣٥ http://www.presidency.eg/
٣٦ http://www.mof.gov.eg/

ورفع مؤشرات الحوكمة بداخل الشركات والمؤسسات

تحسين جودة مؤشرات الحوكمة للتحول الرقمي وربطها بالمؤشرات العالمية على سبيل المثال

ومن آليات الحوكمة والتحول الرقمي في نظام التعليم العالي في مصر إنفاق حوالي أحد عشر مليار جنيه مصري لتنفيذ العديد من المشروعات التي تهدف إلى تحديث البنية التحتية بجميع مؤسسات التعليم العالي، إلى جانب إجراء الاختبارات الإلكترونية، واعتماد وسائل التعلم عن بُعد.[3738]

أطلق المعهد القومي للحوكمة والتنمية المستدامة بالتعاون مع جامعة الأمم المتحدة بالبرتغال؛ برنامج تدريبي متخصص تحت عنوان «الحوكمة الرقمية في الادارة العامة لتدريب كافة العاملين على مباديء حوكمة التحول الرقمي

ارتفعت مرتبة مصر مرتبتين عام ٢٠٢٣ مقارنة بالعام السابق لتحقق المركز ٧١ من أصل ١٠٤ دولة في
تحسن أداء مصر في مؤشر تشاندلر للحكومة الجيدة الصادر عن معهد تشاندلر للحوكمانين والسياسات القوية، والمؤسسات القوية، وجاذبية الأسواق، والتأثير والسمعة العالمية[٣٩]

القيمة الإقتصادية للهوية الرقمية»الحوكمة الرقمية»

وفقا للدرسات فإن "الهوية الرقمية" كأحد أعمدة" الحوكمة الرقمية "تمثل العمود الفقري للحكومة الرقمية وأحدأهم مقومات الإقتصاد الرقمي وفقا لدراسة بوسطن الاستشارية ومجموعة تحالف الهوية الأمنة أظهرت النتائج بإن تطبيق مباديء الحوكمة الرقمية وخاصة بفضل البنية التحتية للهوية الرقمية فإن الحكومات في جميع انحاء العالم من الممكن ان تحقق وفورات سنوية تتروح بين ٣٠ إلى ٥٠ مليار دولاؤ بين عام ٢٠٢٠ و٢٠٢٣وان تصل الفوائد الإقتصادية ألى مايقرب من٥٢٢ مليار دولار.

تعتمد القيمة الإقتصادية للخدمات الرقمية على وجود اليات تحقق وموثقية هويات المستخدمين عبر تطبيق اليات الحوكمة الرقمية كذلك موثوقية مصادقة البيانات في كافة التعاملات.

٣٧ https://www.idsc.gov.eg/Article/details/٨٩١٩

٣٨

٣٩ http://nigsd.gov.eg/

ترتبط القيمة الإقتصادية للمعاملات الرقمية بمدى تطبيق اليات ومباديء الحكومة وبوضع خطة إستراتيجية بشكل واضح من حيث اصحاب المصالح والمنافع والتكاليف لإي منصة رقمية تحافظ على الامان والخصوصية بشكل عادل للجميع لإن الخلل في تطبيق اليات ومباديء الحوكمة الرقمية يؤدي لفشل اي معاملات رقمية في فضاء الإقتصاد الرقمي[٤٠]

هناك ٦ مراحل للحوكمة الرقمية

١-توفيرالمعلومات:أنشاء منصة للتواجد الإلكتروني لتوفير المعلومات حول الحوكمة وانشطه الادارات

٢-التفاعل:إتاحة الفرصة للأفراد وأصحاب المصالح بالتفاعل عن طريق الدردشه ووسائل التواصل الإجتماعي .

٣-المعاملات تمكين الأفراد وأصحاب المصالح من إجراء المعاملات مثل التطبيقات عن بعد وطلب الخدمات وتقديم الخدمات عبر الإنترنت

٤-التكامل :حيث تتكامل الإدارات الحكومية من خلال ترابط قواعدبياناتها وأنظمتها لتسهيل الحصول على الخدمات.

٥-المشاركة:مشاركة الافراد والمجتمع في الحوكمة واتخاذالقرارات مثل التمكين للتصويت الرقمي.

٦-التمكين:حيث يتم تمكين المواطنين وتوفيرالحماية القانونية لهم،وتقديم الخدمات والمنافع الاجتماعيه.

٤٠ المنظمة العربية للتنمية الإدارية ،جامعة الدول العربية،الحكومة الرقمية مفاهيم وممارسات،٢٠٢١،ص٣٦٩

النتائج والتوصيات

أولا : النتائج

توصلت الدراسة للنتائج التالية:

1. تطوير البنية التحتية والإتصالات في كافة المؤسسات الحكومية
2. تطبيق واستخدام تقنيات المعلومات الرقمية والذكاء الإصطناعي في كافة المؤسسات الحكوميه المصرية
3. التحول لنظام الميكنة الإلكترونيه في كافة المعاملات المالية والحكومية
4. وجود شبكات أمان وخصوصيه في تبادل المعلومات
5. صدور عدة تشريعات تحافظ على سرية وخصوصية البيانات في الفضاء الإلكتروني

ثانيا: التوصيات

يوصى البحث بالأتى :

1. انشاء منصة عامة للتطبيقات المؤسسية التى تستخدم الهوية الرقمية في مصر
2. اعتماد بطاقات الهوية وبوابة خدمات الهوية الرقمية
3. ضرورة أن تتواكب البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والإتصالات مع التنمية المستدامة
4. ضرورة الإهتمام بالهوية الرقمية والتخزين السحابي ومشاركة البيانات مع كافة الاطراف اصحاب المصلحه

المراجع :

اولا : المراجع باللغة العربية:

1 - المنظمة العربية للتنمية الإدارية ،جامعة الدول العربية،الحكومة الرقمية مفاهيم وممارسات،٢٠٢١،ص١٢٨

المنظمة العربية للتنمية الإدارية ،جامعة الدول العربية،الحكومة الرقمية مفاهيم وممارسات،٢٠٢١،ص١٣٤

2 فريد النجار ، الإقتصاد الرقمي، الطبعة الأولى ، الدار الجامعية ، مصر، ٢٠٠٧ ص٢٥.

3 إسلام جمال صابر،خدمات التوقيع الإلكتروني في توثيق المعاملات الجارية:دراسة لعينة من المؤسسات المصرية،رسالة ماجستير،كلية الأداب،جامعه القاهرة،٢٠١٦

- ٣- بوشول فائزة وآخرون ، واقع الإقتصاد الجديد في العالم العربي والجزائر ، جامعة سطيف ، ص١٢١

5 - محمد سمير أحمد، التسويق الإلكتروني ، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع، 2009، عمان، ص 132.

6 - عماد أحمد إسماعيل النونو، التسوق عبر الإنترنت ،دوافع التبني أو الرفض ، دراسة ميدانية ، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية ، تخصص : إدارة أعمال والتخطيط الإقتصادي ، جامعة الأزهر،غزة ، ٢٠٠٧ ،ص ٤٢ .

6 - محمد سمير أحمد، التسويق الإلكتروني ، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع، 2009، عمان، ص 132.

7- عماد أحمد إسماعيل النونو، التسوق عبر الإنترنت ،دوافع التبني أو الرفض ، دراسة ميدانية ، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية ، تخصص : إدارة أعمال والتخطيط الإقتصادي ، جامعة الأزهر،غزة ، ٢٠٠٧ ،ص ٤٢ .

8 - عامر محمد محمود، « التجارة الإلكترونية «، الطبعة الأولى ، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن ، 2006 ص6

9 - إبراهيم عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص7

10 - عامر محمد محمود، التجارة الإلكترونية ، الطبعة الأولى ، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن ، 2006 ص6

11 - إبراهيم عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص7

12 - عبد العزيز عبد الرحيم سليمان ، التبادل التجاري (الأسس ، العولمة ، والتجارة الإلكترونية) ، الطبعة الأولى ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، 2004 ، ص، 196

13 - فريد النجار، التجارة والأعمال الإلكترونية المتكاملة في مجتمع المعرفة ، الدار الجامعية للنشر والتوزيع ، الإسكندرية ، 2006 ، ص 93 .

13- بوعافية رشيد ، الصيرفة الإلكترونية والنظام المصرفي الجزائري ، نفس المرجع السابق ، ص ٥٧ .

14 - فريد النجّار ، الإستثمار بالنظم الإلكترونية والاقتصاد الرقمي ، مؤسسة شباب الجامعة للنشر والتوزيع ، الإسكندرية ، 2004 ، ص 300 .

15- إبراهيم بختي ، تنمية وتطوير المنتجات والقيمة المضافة في الإقتصاد الرقمي ، المؤتمر العلمي الدولي الأول ، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر ٢٠٠٢، ص٣

16 - هدى زوير مخلف ، الإقتصاد المعرفي والتنمية البشرية ،إطار ودراسة مقارنة في بلدان عربية مختارة ، مذكرة دكتوراه فلسفة في العلوم الإقتصادية ، جامعة الكوفة ، ٢٠٠٩ ،ص٢٠

17- إبراهيم بختي ، مطبوعة مقياس تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المؤسسة ، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة ورقلة ، 2010/2011 ، ص 13

18 - فريد النجار، نفس المرجع السابق ذكره، ص٢٦-٢٧-٢٨-٢٩

19- - طارق طه ، التسويق والتجارة الإلكترونية ، الطبعة الثانية، ، دار منشأة المعارف للنشر والتوزيع، الإسكندرية ، 2005 ، ص 631

20 - إبراهيم عبد السلام ، «التجارة والأعمال الإلكترونية» ، ماهي لخدمات الكمبيوتر، الإسكندرية ، بدون سنة ، ص119-118-117-116

21 -جم سترن ، تعريب باسل الحاج قدّور ، أبو عمشه ، خدمة الزبائن على الإنترنت ، الطبعة الأولى، مكتبة الكعيبان ، المملكة العربية السعودية ، ٢٠٠٣، ص٤١١

22- أسمهان بن عامر ، «تكنولوجيا المعلومات والاتصال وأثرها على الخدمات البنكية الإلكترونية «، مذكرة ماستر ، العلوم المالية والمحاسبية ،تخصص مالية المؤسسة ، جامعة ورقلة 2009/2010 ، ص33

23 - محمد عبد العظيم أبو النجا ، مرجع سبق ذكره ، ص 312

24 - إبراهيم عبد السلام، مرجع سبق ذكره ص5

25 - زينب شطيبة ، دور التسويق الإلكتروني في دعم الميزة التنافسية في المؤسسة الإقتصادية ، مذكرة ماجستير، علوم التسيير،تخصص تسويق ، جامعة ورقلة 2009 ، ص64

26 - كمال منصوري ، عيسى خليفي ،" إندماج إقتصاديات البلدان العربية في إقتصاد المعرفة ، المقومات والعوائق "، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد (04) ، جامعة بسكرة ، ص57-58 .

27" الإنترنت في الدول العربية" ، متاحة على الربط www.nuqudy.com ، يوم الإطلاع ١٩ /٢٠١١/٠٥.

28- البنك الاهلي المصري،أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة في الشركات ،:حوكمة الشركات ،النشرة الإقتصادية ،العددالثاني،المجلدالسادس والخمسون،٢٠٠٣

ثانيا المراجع باللغة الإنجليزية:

economy-digital/articles-research/com.theresearchpedia.www//:http

http://it.toolbox.com/blogs/this-is-it/the-benefits-of-digital-economy-to-the-overall-economic-growth-and-prosperity-in-ireland-77088

https://www.sciencedaily.com/terms/digital_economy.htm

https://www2.deloitte.com/mt/en/pages/technology/articles/mt-what-is-digital-economy.html

https://www.researchgate.net/publication/4935583_The_Digital_Economy_What_is_new_and_what_is_not

/http://www.mof.gov.eg

https://www.mckinsey.com/~/media/mckinsey

https://www.idsc.gov.eg/Article/details/8919

/http://nigsd.gov.eg

/http://www.presidency.eg